

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة):

صابر بوعويينة

عبد الكريم راجعي

تحت عنوان

قياس وتقييم الأداء المالي في
المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة تواب لإنتاج الجبس بالمسيلة

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا و مقررا
مناقشا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

د. عبد الوهاب جباري
د. عبد الرؤوف عز الدين
د. نبيلة نوي

السنة الجامعية: 2019/2018



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم
جراحي... أمي.

إلى الزوجة الكريمة و إلى اولادي (عبد الرؤوف . اسامة . الياس عبد السلام . مريم . ماريان)
إلى اخوتي و اخواتي كل باسمه.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور عز الدين عبد الرؤوف

إلى الأستاذ الدكتور جباري عبد الوهاب

إلى الأستاذ الدكتور زينات السعيد

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى الشيخ جعفر ساعد

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

صابر بوعويبة.



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم
جراحي... أمي.

إلى الزوجة الكريمة، إلى ابنتي الغالية مريم

إلى اخوتي واخواتي كل باسمه.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور عز الدين عبد الرؤوف

إلى الأستاذ الدكتور جباري عبد الوهاب

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

عبد الكريم راجعي



شكر وتقدير



أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسب الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي

ﷺ : «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما قيل: علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر.

فالشكر أولا لله عز وجل على أن هداني لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل العلم وإن كان بيني وبينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم ومعلمي الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور عز الدين عبد الرؤوف، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة وألطف إشارة، فله مني وافر الشناء وخالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة وكل الزملاء وكل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المقدمة أ

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

05 تمهيد الفصل

06 المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

06 المطلب الأول: مفهوم الأداء

07 المطلب الثاني: أنواع الأداء

08 المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء

12 المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

12 المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

13 المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

15 المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

17 المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

17 المطلب الأول: المؤشرات المالية

25 المطلب الثاني: النسب المالية

27 المطلب الثالث: تقييم المردودية

30 خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة تواب

32 تمهيد الفصل

33 المبحث الأول: تقديم عام لشركة تواب

33 المطلب الأول: تعريف مؤسسة تواب

33 المطلب الثاني: أهداف وآفاق شركة تواب

34 المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

38 المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

38	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية للمؤسسة
38	المطلب الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
39	المطلب الثالث: الميزانية المالية المفصلة والمختصرة لمؤسسة تواب
42	المبحث الثالث: تحليل التوازن المالي
42	المطلب الأول: رأس المال العامل
44	المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل
45	المطلب الثالث: الخزينة
46	المطلب الرابع: جدول التمويل لمؤسسة تواب
56	المبحث الرابع: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة النسب
56	المطلب الأول: نسب السيولة
57	المطلب الثاني: نسب النشاط
59	المطلب الثالث: نسب التمويل
60	المطلب الرابع: نسب المردودية
63	خلاصة الفصل الثاني
65	الخاتمة
68	قائمة المراجع

الملاحق

الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
18	الميزانية المالية المختصرة.	01
22	الجزء الأول من جدول التمويل	02
22	الجزء الثاني من جدول التمويل	03
25	جدول نسب السيولة	04
26	جدول نسب النشاط	05
27	جدول نسب المديونية	06
39	الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2014-2015-2016-2017.	07
40	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2014-2015-2016-2017.	08
42	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة	09
44	حساب احتياجات رأس المال العامل	10
45	الخزينة الصافية للمؤسسة للسنوات 2014-2015-2016-2017	11
47	جدول التمويل من الأعلى لسنة 2014	12
47	جدول التمويل من الأسفل لسنة 2014	13
49	جدول التمويل من الأعلى لسنة 2015	14
50	جدول التمويل من الأسفل لسنة 2015	15
52	جدول التمويل من الأعلى لسنة 2016	16
52	جدول التمويل من الأسفل لسنة 2016	17
54	جدول التمويل من الأعلى لسنة 2017	18
55	جدول التمويل من الأسفل لسنة 2017	19
56	حساب نسب السيولة لمؤسسة "تواب".	20
57	حساب نسب النشاط للمؤسسة.	21
59	نسب التمويل.	22
60	نسب المردودية التجارية.	23
60	نسب المردودية المالية.	24
60	نسب المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال	25
61	المردودية الاقتصادية بدلالة الفائض الاجمالي للاستغلال	26
61	حساب الأصول الاقتصادية AE.	27

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
19	تمثيل رأس المال العامل	01
21	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	02
37	الهيكل التنظيمي لشركة تواب	03
43	تمثيل بياني لتطور رأس المال العامل	04
45	تمثيل بياني لتطور احتياجات رأس المال العامل	05
45	تمثيل بياني لتطور الخزينة	06



مقدمة

أولاً: إشكالية البحث

لطالما شكل موضوع تقييم الأداء المالي حيزاً هاماً ضمن اهتمامات الباحثين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة، أدت لابتكار أدوات تحليلية عديدة ومتنوعة تتماشى مع التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، إضافة إلى توسع المؤسسات وظهورها بأشكال مختلفة تم الفصل فيها بين الملكية والتسيير، وهو الأمر الذي تطلب وضع أدوات تسمح بالقياس والتقييم والرقابة على مختلف أنظمتها، خاصة ما يتعلق بالأداء المالي فيها، هنا ظهر دور المسير والمحلل المالي وذلك من خلال دوره في قياس وتحليل المركز المالي للمؤسسة، وبالتالي إعطاء رؤية واضحة من خلالها يمكن تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة بما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة.

ومع تزايد المنافسة وانفتاح الأسواق العالمية، وجب ضبط القرارات الإدارية في مختلف وظائف المؤسسة سواء التي تتعلق بالاستغلال أو الاستثمار أو التمويل، فلم تعد هذه العملية أمراً سهلاً على متخذ القرار من خلال خبرته الشخصية، دون إجراء دراسة معمقة وتحليل كمي وكيفي للقوائم المالية، وبالتالي تقييم الأداء وتحديد الانحرافات واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، فقياس وتقييم الأداء المالي يستند على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المساعدة في عملية تحليل المعلومات المحاسبية والمالية، وهذا من خلال ما توفره من بيانات خام يستمد من خلالها مؤشرات أداء المؤسسة الكلي.

مما سبق تتبلور معالم إشكالية بحثنا هذا في السؤال الرئيسي التالي: ما هي أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ماهي أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل المالي؟
- ما هي أهم المؤشرات والنسب المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي؟

ثانياً: فرضيات البحث

للإجابة عن التساؤل المشار إليه سابقاً تم وضع الفرضيات التالية:

- إن قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال الاعتماد على معايير ومؤشرات، يمكننا من تحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسات، وهذا ما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية الممكنة، ويساعد في عملية اتخاذ القرارات الصائبة.
- إن عدم الاهتمام بقياس وتقييم الأداء المالي داخل المؤسسات الاقتصادية، يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أموالها المختلفة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض عائدات الأرباح للمستثمرة.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع أدت بنا لاختيار هذا الموضوع نقسمها الى:

- الجانب الشخصي: ذلك لان هذا الموضوع كان ضمن الاختصاص الدراسي، هذا الأخير الذي سمح لنا من اخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع.
- الجانب العلمي: أردنا من خلال هذا الموضوع، ابراز أهمية ضرورة التقييم المالي والدوري للمؤسسة الاقتصادية، وذلك لما لاحظناه من وجود نوع من القصور في التسيير لبعض المؤسسات العمومية، والمؤسسات الخاصة بالتحديد.

رابعا: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في أن المؤسسة الاقتصادية بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، وبالتالي تقييم أدائها عن طريق تحليل القوائم المالية، بحيث يتبين من خلال تحليل تلك المعلومات نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة، وكذا مدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، إضافة إلى إعانتها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية في وجود المعلومات المتاحة.

خامسا: أهداف البحث

- التعرف على المعايير والمؤشرات والنسب المستخدمة في قياس وتقييم أداء المؤسسة.
- إبراز أهمية هذه المؤشرات والنسب كأدوات لتقييم الأداء المالي، ودورها في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة.
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي لمؤسسة "تواب".

سادسا: منهج البحث

قصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة والتمكن منه حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصل الأول القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما اعتمدنا في الفصل الثاني الذي تم فيه دراسة حالة مؤسسة "تواب" على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع.

سابع: حدود الدراسة

يمكن حصر الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة بين 2014 – 2017 ، كما ان الدراسة تمت على مستوى مؤسسة تواب لإنتاج وتصنيع الجبس ، وكان اهتمامنا منصبا على هذه المؤسسة بالذات نظرا لطابعها الصناعي ، إضافة الى حجم وسمعة هذه المؤسسة في السوق الجزائرية .

ثامنا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة بين مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه، وكان اهتمامها حول تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وعلى غرار ما []ادفناه خلال بحثنا:

- دادان عبد الغني: قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث ان البحث عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ومن خلال التوثيق الواردة في هذه الأطروحة، ضرورة التقييم الفعلي للمؤسسات الاقتصادية.
- اليمين سعادة: استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، حيث ان البحث عبارة عن مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية جامعة الحاج لخضر - باتنة.

تاسعا: هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى فصلين يتناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حول الأداء والأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول إلى دراسة أداء المؤسسة الاقتصادية من حيث ماهية تقييم الأداء مفهومه وأنواعه، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تم تخصيصه لدراسة تقييم الأداء المالي وذلك من خلال مفهوم وتعريف الأداء المالي وأيضا مصادر معلومات تقييم الأداء المالي وأهميته للمؤسسة الاقتصادية، وفيما يخص المبحث الثالث لهذا الفصل تم تخصيصه لدراسة مؤشرات التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلاله تقييم التوازن المالي وتقييم النسب المالية وكذا تقييم الربحية، أما بالنسبة للفصل الثاني الذي يحتوي على دراسة الحالة فقد تم من خلاله إسقاط المعايير الهامة في عملية قياس وتقييم الأداء المالي على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممثلة في مؤسسة "تواب".

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تم التطرق في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة، أما المبحث الثاني تناولنا في تحليل الميزانية المالية للمؤسسة وتناول المبحث الثالث تحليل التوازن المالي للمؤسسة، أما المبحث الرابع تناولنا فيه تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة النسب.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول قياس وتقييم الأداء المالي في

المؤسسات الاقتصادية

تمهيد الفصل

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي

في المؤسسات الاقتصادية

خلاصة الفصل الأول

تمهيد الفصل

يعتبر الربح من بين أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقه من خلال قيامها بعدة أنشطة، فاستمرارية المؤسسة لا يمكن أن يكون ما لم تحقق مستوى مقبول من الربح، وبالتالي توسيع نشاطها والحفاظ على هذا المستوى من النشاط، وهذا في ظل وجود تنافسية كبيرة، كما أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا في وجود استراتيجية مبنية وفق أسس علمية، وبالتالي على المؤسسة الاقتصادية مراقبة ومعرفة ما حققته من نتائج وما تتوقع أن تحققه، وأن تقوم دوريا وبصورة مستمرة في تقييم أدائها المالي الذي يشكل محور دراستنا.

سنحاول في هذا الفصل تحديد إطار نظري للدراسة من خلال تناول ماهية تقييم الأداء المالي ومفهومه وأهميته وأنواعه وكذا أهم المعايير والمؤشرات لقياسه.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء

سيتم التعرض في هذا المبحث الى تقديم مفاهيم اساسية حول الاداء وانواعه بالإضافة الى قياس وتقييم الاداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

من الصعب إعطاء مفاهيم دقيقة للمصطلحات، ومن بين المصطلحات التي لم تشتمل على تعريفا واحدا وشاملا مصطلح الأداء.

أولاً: المفهوم اللغوي للأداء

هو نتائج نشاط مؤسسة أو استثمار خلال فترة زمنية محدّدة. (مالية)¹

ثانياً: اصطلاحاً

وردت العديد من التعاريف في مجال الادارة لمصطلح الأداء، سنقدم بعضها كمحاولة لتقديم تعريف شامل.

تعريف 1: يعرف الأداء بأنه: « مجموع النتائج المترتبة على الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة، والتي يتوقع منها أن تقابل الأهداف المخططة والموضوعة »²

تعريف 2: يعرف كل من Wheelen et Hunger الأداء على أنه النتيجة النهائية لنشاطات المنظمة.³

تعريف 3: يعرف Thomas Gilbert مصطلح الأداء ويقول أنه " لا يجوز الخلط بين السلوك وبين الإنجاز والأداء، ذلك أن السلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المنظمة التي يعملون بها، كعقد اجتماعات، إعطاء تغذية راجعة، تصميم نموذج أو تفتيش، أما الإنجاز فهو ما يبقى من أثر أو نتائج بعد أن يتوقف الأفراد عن العمل، أي أنه مخرج أو نتائج، ومن الأمثلة عليه تقديم خدمة محددة أو إنتاج سلعة ما، أما الأداء فهو التفاعل بين السلوك والإنجاز أي أنه مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معاً، وينبغي الإشارة هنا إلى أن مدة النتائج يجب أن تكون قابلة للقياس.⁴

تعريف 4: يمكن القول بأن الأداء هو عمل أو إنجاز نشاط، أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، ومنه فإنه يقصد بالأداء، المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها، وعليه فإن أداء قسم أو مؤسسة يعبر عن الكفاءة والفعالية التي تظهرها المؤسسة أمام تحقيق الأهداف المسطرة، مع تخفيض الموارد المستخدمة للوصول إلى الأهداف المرجوة، وبذلك يشمل مفهوم الأداء على مفهومين أساسيين هما الفعالية والنجاعة، فالفعالية هي الوصول إلى الأهداف المرجوة أما النجاعة فهي تخفيض الموارد المستخدمة.⁵

¹ معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي.

² نوال شين. تأثير الاتجاه الاستراتيجي على أداء منظمات الأعمال، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016-2017، ص 105.

³ المرجع نفسه. ص 105.

⁴ المرجع نفسه. ص 105.

⁵ بن خروف جليلة. دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد بوقرة بومرداس 2008-2009، ص 72.

مما سبق يمكن تعريف الأداء على انه الكفاءة والفعالية التي تبديها المؤسسة، من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة وتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

بعدما تم عرض مفهوم الأداء، نأتي إلى عرض أنواع الأداء داخل المؤسسة، وسوف نركز في تحديد أنواع الأداء على معيارين نظرا لارتباطهما بمفهوم الاداء

أولاً: حسب معيار المصدر

وفق هذا المعيار يقسم الأداء إلى نوعين:¹ الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

(1) الأداء الداخلي: ويطلق عليه كذلك اسم أداء الوحدة، أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، فهو ينتج أساساً من التوليفة التالية:

- الأداء البشري: هو أداء أفراد المؤسسة، الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على إنتاج القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأني من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

(2) الأداء الخارجي: هو «الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة» فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه، ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة، كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع، أو خروج أحد المنافسين.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها، وهذا سهل إذا تعلق الأمر بتغيرات كمية، أين يمكن قياسها وتحديد أثرها، ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.

ثانياً: حسب معيار الطبيعة

وحسب هذا المعيار يمكن تصنيف الأداء إلى:² أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي.

(1) الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغه، ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية،...) وتدنية استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا،...).

¹ عادل عشي. الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم. مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر. بسكرة 2001-2002. ص 17.

² عبد المليك مزهودة. الاداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الانسانية. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر. بسكرة 2001. ص 89.

- (2) **الأداء الاجتماعي:** في حقيقة الأمر، الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً، أو شروطاً فرضها عليها أفراد المؤسسة أولاً، وأفراد المجتمع الخارجي ثانياً، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى، وخاصة منها الاقتصادية.
- (3) **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداءاً تكنولوجياً، عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافاً تكنولوجية، كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين.
- (4) **الأداء السياسي:** يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية، التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.
- بعد استعراض معظم معايير تصنيف الأداء، نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي ينف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي، وكذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.

المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء

إن لتقييم الأداء أهمية كبيرة، إذ هي من الأدوات القوية لتحسين الأداء، واتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتحسين المستمر على جميع المستويات، وسنحاول الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بماهيته وخصائصه وكذا شروطه.

أولاً: مفهوم قياس الأداء

يمثل قياس الأداء العملية التي يتم بمقتضاها جمع وتجهيز المعلومات المتعلقة بنتائج الأداء الفعلي في مدة زمنية معينة، ليتم بعدها مقارنة ما هو محقق فعلاً بمعايير الأداء الموضوعية.

فعلى أساس معايير الأداء المحددة يتم تصميم واختيار المقاييس التي يمكن استخدامها في قياس الأداء الفعلي، ويمكن تصنيف المقاييس إلى نوعين أساسيين هما:¹

1. **المقاييس الموضوعية:** ويتم الحصول على أساسها على بيانات الأداء الفعلي بصورة دقيقة وموحدة.
2. **المقاييس الذاتية:** وهي مقاييس تستخدم من خلال تقديرات وأحكام الآخرين على أداء الفرد، أو قد تستخدم أيضاً من خلال بعض النتائج العامة المحققة على مستوى المنظمة، أو على مستوى وحداتها التنظيمية.

¹ الفارس وآخرون. إدارة الموارد البشرية * الأفراد *. منشورات جامعة دمشق . كلية الاقتصاد دمشق - سوريا 2008 ص 15.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء

لقد تعددت التسميات التي أطلقها الباحثون في علوم التسيير حول مصطلح تقييم الأداء، فنجد أن هذا المصطلح مرادف لكلمة تقويم، وبالتالي سوف ننفي وجود فروق بين هذين المرادفين.

التعريف 1: « تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما، وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية ».¹

تعريف 2: هناك من ينظر إلى تقييم الأداء بأنه « جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت عملية الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد، فإن تقييم الأداء هو استقرار دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية»²

تعريف 3: « تقييم الأداء هو عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق التي تساعد في جمع البيانات والمعلومات، وفقا للأسس والمبادئ السليمة لتحديد نجاح الأداء ».³

مما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل «تقييم الأداء هو إعطاء صورة كاملة وواضحة عن نشاطات المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والتحقق من بلوغ الأهداف المحددة مسبقا».

ثالثا: خصائص وشروط تقييم الأداء

إن التقييم الجيد هو الذي يمكن من أداء الغرض الذي وضع من أجله، ولذلك فإن هذا التقييم لا يكون مكتملا إلا إذا توافرت فيه صفات وخصائص وشروط:⁴

1 - خصائص التقييم الجيد للأداء:

إن عملية تقييم الأداء له عدة خصائص ومميزات حتى نحكم عليها بأنها في مستوى جيد ومقبول، وبالتالي يمكن حصرها في النقاط التالية:

✓ الصدق والسلامة: تتمثل سلامة القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة، وأن المؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية.

✓ الثبات والوفاء: إن وفاء وسيلة القياس تعني بصفة عامة، أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء.

¹ عبد المليك مزهودة. مرجع سابق . ص 95.

² عابدة سيد خطاب. الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي، 1985، ص 35.

³ مخلص حمزة جدوع. تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، مجلة كلية الوافدين الجامعة للعلوم. جامعة بغداد، العدد 2016/39، ص 307.

⁴ مخلص حمزة جدوع. مرجع سابق، ص 307.

✓ الحساسية: القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وجد اختلاف بين أداءين، فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

✓ الكفاية: تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي، ... إلخ.

2- شروط التقييم الجيد للأداء:

لأي نظام أو عملية شروط معينة، ولا بد لتقييم الأداء من شروط تحكمه نحاول تبيانها فيما يلي:

✓ توفر المعلومات الكافية: كما سبق تناوله فإن عملية التقييم تمر بعدة مراحل، أولها جمع المعلومات وهي تعد الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها، وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره، ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة.

✓ تحديد معدلات الأداء المرغوب: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء، تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطورات أداءها، وتمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة، ومسؤولية الانحرافات السالبة.

✓ استمرارية عملية التقييم: ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال حياة المؤسسة، وعلى فترات دورية قد تقصر أو تطول، وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه.

رابعاً: أهمية تقييم الأداء

تتمثل أهمية تقييم الأداء فيما يلي:¹

- التأكد من استخدام الموارد المتاحة على النحو الأفضل.
- تحسين روح المنافسة بين أقسام الوحدة الاقتصادية، بغية تحسين مستوى الأداء.
- الكشف على مساوئ الإسراف في استخدام الأموال، فضلاً عن شكليات العمل وبما يتنافى مع القواعد والأسس السليمة للأداء العام.
- زيادة درجة الإفصاح والانسجام بين الأهداف الاستراتيجية من جهة، وعلاقتها بالبيئة التنافسية من جهة أخرى.
- تطوير وتحسين أداء المسؤولين، عبر الكشف عن جوانب القصور والضعف في كفاءة العاملين، ومستوى إنتاجيتهم، وإيجاد الحلول الناجعة لها عبر التدريب والتنمية.

¹ إلاح الدين حسين السبيسي. نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية. دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص 102.

كما أن تقييم الأداء يساعد في:

- الزيادة في أداء المؤسسة بشكل عام.
- العمل على تحسين الأداء الحالي والمستقبلي.
- تقديم تغذية عكسية أو مرتدة على مستوى أداء المؤسسة، ومستوى كفاءتها في التسيير، مما يؤدي إلى نوع من التحفيز للعمل أكثر.
- إعطاء حافز للمديرين والمدراء لإعادة النظر في الأعمال التي يقومون بها.
- تشخيص العقبات والمشكلات وفق الوسائل المتاحة، ثم تقديم الحلول والعلاج المناسب.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

نحاول في هذا المبحث عرض ماهية تقييم الأداء المالي، والذي من خلاله نهدف إلى إعطاء مفهوم وتعريف للأداء المالي، وكما سوف نعرّج على بيان مصادر ومعلومات تقييم الأداء المالي وكذا أهدافه:

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

تعريف 1: تقييم الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة (Création de la valeur) ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول النتائج، والجداول الملحقه¹.

تعريف 2: هناك من يرى بأن الأداء المالي "و[لف لوضع المنشأة المالي، وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للو[ول إليها من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وحقوق الملكية"².

تعريف 3: يعرف الأداء المالي على أنه "عبارة عن مجموعة من الأساليب المالية، التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة ودعمها، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، ويعرف الأداء المالي على أنه الوضع المالي القائم في المؤسسة، في وقت أو فترة محددة لناحية معينة من أداء المنظمة، أو لأدائها ككل"³.

تعريف 4: ويعرف الباحثون الأداء المالي بأنه "النتائج النهائي لسياسات وعمليات المنشأة من الناحية النقدية، والذي لا بد من قياسه بطرق وأدوات مختلفة، لمعرفة ما إذا كان هذا الأداء يسير ضمن الاتجاه المخطط له..."⁴.

مما ورد سابقا يمكن تعريف تقييم الأداء المالي " هو مجموعة الأساليب والأدوات المالية المختلفة، التي تستخدم في تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والوقوف على مدى قدرتها على تحقيق اهدافها. "

¹ دادان عبد الغني، قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية - نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. ص 36.

² محمد فاضل نعمة الباسري. استخدام مؤشرات الاداء المالي القائمة على التدفقات النقدية في تقويم الاداء المالي. مجلة جامعة كربلاء العلمية. المعهد التقني. جامعة كربلاء. العراق 2018. ص 189.

³ احمد خضير احمد. أثر النظم الخبيرة في تحسين الاداء المالي للشركات الصناعية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. جامعة تكريت. العراق 2017. ص 207.

⁴ علي حميد هندي العلي وحيدر جاسم عبيد الجبوري. الركود المالي وتأثيره على الاداء المالي. مجلة الغرى للعلوم الادارية والاقتصادية. جامعة الكوفة. العراق 2017 ص 299.

المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تمتلك المؤسسة مصادر معلومات مختلفة يمكن بواسطتها تقييم أداءها المالي، ومعظم المؤسسات لديها بيانات مالية بالإضافة إلى بيانات العائدات والنفقات والممتلكات والالتزامات، ويمكن أن نقسم مصادر تقييم الأداء المالي إلى مصدرين هما:

أولاً: مصادر داخلية:

وهي مصادر داخل المنشأة، والتي تتمثل بالمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية والاقتصادية، وتقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في: الميزانية، جدول النتائج، الملاحق.

1. الميزانية:¹

تعرف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 33 من المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عن الأبول وعن الأبول الخصوم، يبرز عرض الأبول والخصوم داخل الميزانية، الفصل بين العنابر الجارية والعنابر غير الجارية.

1-1 تعريف الأصول ومكوناتها:

لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 20 من الرسوم التنفيذية 156/08 السالف الذكر الأبول على أنها: الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية، والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. كما حدد في المادة 21 لنفس المرسوم السالف الذكر طريقة تصنيف الأبول الميزانية في:

-* الأصول غير الجارية:

وهي الأبول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة، بحيث تبقى تحت تصرف هذه الأخيرة لفترات طويلة، وتشمل:

-** الأبول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان، والتي تنقسم بدورها إلى:

- الأبول المعنوية: مثل برامج الإعلام الآلي، المحل التجاري... الخ؛

- الأبول العينية: مثل المعدات والمباني... الخ.

-** الأبول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل، أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الإثني عشر شهرا، ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

-* الأصول الجارية:

وهي الأبول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأبول الجارية على الأبول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثني عشر شهرا، وكذا على العملاء والنقديات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية . النظام المحاسبي المالي. المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008. بالتصرف

1-2 تعريف الخصوم ومكوناتها:

لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 22 من الرسوم التنفيذية 156/08 السالف الذكر الخصوم على أنها: الالتزامات الراهنة للكيان والناجئة عن أحداث ماضية، والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية¹.

*- الخصوم الجارية وغير الجارية:

تعتبر الخصوم خصوما جارية، عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية، أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.

2- جدول حسابات النتائج:

تعريف 1: يعد حسابات النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح².

تعريف 2: ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى³.

3- الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تنشؤها المؤسسة، وهدفها الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر⁴.

ثانيا: مصادر خارجية:

وتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المنشأة، ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف والمجلات ودوائر الدولة المختلفة، التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الاحصاء⁵.

وبصورة عامة يمكن تصنيف هذه المعلومات إلى نوعين من المعلومات:⁶

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية. مرجع سابق. ص 14

² المرجع نفسه. ص 14

³ عادل عشي. مرجع سابق. ص 40.

⁴ المرجع نفسه. ص 39.

⁵ محمد مدحت غسان الخيزري. التحليل المالي - الكشف عن الانحراف والاختلاس - دار الصايل للنشر. الاردن 2012. ص 45.

⁶ عادل عشي. مرجع سابق. ص 41.

1. المعلومات العامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2. المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع، ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، مثلاً يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات، ثم يضعها في حسابات مجمعة، وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب، فهذا النوع من المعلومات عموماً تحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الأنترنت... لكن هذا النوع من المعلومات يضل غائباً في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية شعبة جداً.

المطلب الثالث: أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في مختلف الدراسات والأبحاث، لأن الأداء المالي هو عصب الشركة لوضع الخطط المستقبلية لتوسيع نشاطاتها والحفاظة على أدائها أمام الجمهور بأفضل نتائج، ومراقبة السيولة وإعداد الموازنة السنوية، ولذلك كان لا بد من ضرورة تقييم هذا الأداء الذي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية من خلال سعيها إلى:¹

- مواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية، داخل المؤسسة خاصة بالنسبة للتخطيط.
- يكشف مدى مساهمة الشركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف وعدم وجود فرة ضائعة.
- يوضح المركز الاستراتيجي ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها.
- يساعد في التأكد من توفر السيولة، وكذا مستوى الربحية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية.
- وكما تنبع أهمية الأداء المالي في تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة، لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

¹ محمد محمود الخطيب. مرجع سابق. ص 46.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية وسيولة المؤسسة، وتطور نشاطها ومديونيتها، وكذا تطور توزيعات المؤسسة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية، بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

تعد الأدوات التي سوف نتطرق إليها كمية، وهذا ما يسهل عملية حسابها، فهي تعتبر بمثابة مؤشرات مالية حسب المعلومات المعتمد عليها في عملية تقييم الأداء المالي. سوف نتناول في هذا المبحث ثلاث نقاط أساسية ممثلة في ثلاث مطالب، ونتطرق من خلالها إلى أفضل الأدوات التي تساعدنا على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: المؤشرات المالية

تعتبر المؤشرات المالية أحد أهم الأدوات التي تسمح لنا بدراسة التوازن المالي، هذا الأخير الذي له أهمية كبيرة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس سيتم دراسة التوازن المالي من خلال اتجاهين أو دراستين هما:

- الدراسة الساكنة للتوازن المالي.
- الدراسة الديناميكية أو الحركية للتوازن المالي.

أولاً: الدراسة الساكنة للتوازن المالي:

من أجل حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي، لابد من اللجوء إلى مصدر مهم من المعلومات المالية وهو الميزانية المالية، التي يتم إعدادها انطلاقاً من الميزانية المحاسبية التي لا يمكنها إعطاء تفسيرات دقيقة، كما أنها لا تعكس الحالة المالية للمؤسسة.

1. إعداد الميزانية المالية (إعداد قائمة المركز المالي):

تعتبر الميزانية المالية من أهم القوائم المالية للمؤسسة نظراً لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، ولذلك يجب أن يكون إعدادها بصورة دقيقة ودقيقة حتى يكون تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة دقيقاً وحيحاً.

ويتطلب إعداد الميزانية المالية احترام مجموعة من المبادئ، وتعديل بعض عناصر الميزانية المحاسبية في ضوء تلك المبادئ المتمثلة في مبدأ السيولة للأصول والاستحقاق للخصوم، ومبدأ السنوية ومبدأ القيمة الحقيقية لعناصر الأصول.

ويمكن إعداد الميزانية المالية بتقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسية.¹

1.1. ترتيب الأصول: تقسم الأصول إلى مجموعتين: أصول ثابتة وأصول متداولة.

أ- أصول ثابتة: وهي على العموم كل حسابات الاستثمارات باستثناء المصاريف الإعدادية لأنها تعتبر أعباء وليست موجودات، كما يتم إضافة باقي الأصول التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد واحد سنة.

ب- أصول متداولة: تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الاستعمالات، أي جميع عناصر الأصول التي درجة سيولتها تقل عن سنة واحدة.

¹ بوشنقىر ميلود و زغيب مليكة. التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان م.ج، 2010، بالتصرف، ص 20-22.

2.1. ترتيب الخصوم: وتقسّم بدورها إلى مجموعتين:

أ- **أموال دائمة:** وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، سواء كانت أموال خالصة أو ديون متوسطة وطويلة الأجل.

ب- **ديون قصيرة الأجل:** وتضم جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة، كديون الموردين وديون الاستغلال وغيرها.

ويمكن إظهار الميزانية المالية على شكل مختصر حسب مجموعاتها الرئيسية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (01): الميزانية المالية المختصرة.

خصوم			أصول		
%	المبلغ الصافي	إسم الحساب	%	المبلغ الصافي	إسم الحساب
		أموال دائمة:			أصول ثابتة
		- أموال خالصة.			
		- أموال أجنبية.			
		ديون قصيرة الأجل			أصول متداولة
100%		المجموع العام	100%		المجموع العام

المصدر: بوشنقير ميلود و زغيب مليكة مرجع سابق، بالتصرف، ص 20-22.

2. رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng)*

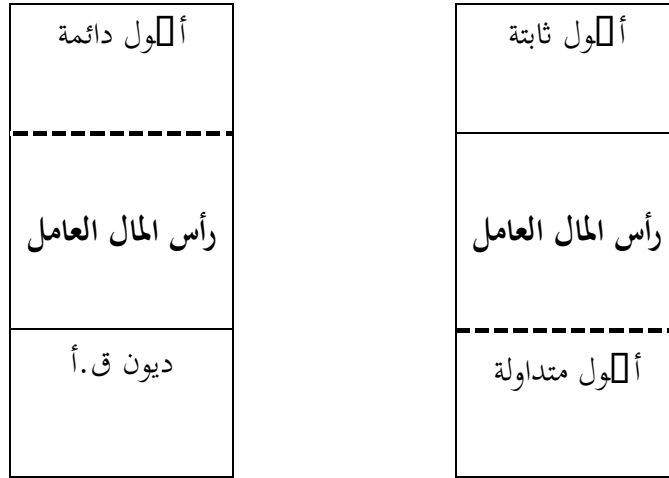
ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم النسب المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خالصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتم حسابه كما يلي:¹

$$[\text{ر م ع} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}] \text{ أو } [\text{ر م ع} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}]$$

¹ بوشنقير ميلود و زغيب مليكة. مرجع سابق. ص 49. بالتصرف

* FRng = Fond de Roulement nett global

شكل رقم (01): تمثيل رأس المال العامل



المصدر: من اعداد الطالب

1.2. أنواع رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:

- رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الأول المتداولة.
- رأس المال العامل الصافي: وهو الجزء المستخدم من الأموال الدائمة في تمويل جزء من الأول المتداولة.
- رأس المال العامل الخاص: وهو الجزء من الأموال الخاوية المستعمل في تمويل جزء من الأول المتداولة بعد تمويل الأول الثابتة.

$$ر م ع الخاص = الأموال الخاوية - الأول الثابتة$$

- رأس المال العامل الأجنبي:

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأول المتداولة

$$ر م ع الأجنبي = ر م ع الصافي - ر م ع الخاص$$

عند حساب رأس المال العامل سوف نصادف ثلاث حالات تتمثل في:

- أ- $0 < FRng$: هذا مؤشر لوضع مالي جيد من حيث التوازن المالي، وهو ما يجب تحقيقه، إلا أن ارتفاع قيمته قد يؤثر بالسلب لأن الاعتماد على الأموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة في تمويل الأول المتداولة يعتبر بمثابة تجميد للأموال، مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة، لذا يتوجب على المؤسسة أن تحدد القيمة المثلى لرأس المال العامل، بحيث تضمن تحقيق التوازن المالي وفي المقابل لا تؤثر سلباً على مردوديتها.
- ب- $0 = FRng$: وهي حالة نادرة الحدوث وتعد الحالة المثالية، كما أنها ليست المناسبة نظراً لوجود خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل لأنها لا تملك مصدر تمويلي مستقبلي.

ج- $FRng > 0$: معناه أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة، وبالتالي على المؤسسة تفادي هذه الوضعية والبحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل وضمان التوازن المالي.

3. الإحتياج في رأس المال العامل BFR:

يعرف بأنه إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها قصيرة عند مواعيد استحقاقها، والتي تنتج من خلال منح آجال طويلة للعملاء، مخزون ذو دوران بطيء، ضعف أداء التفاوض التجاري وذلك بقبول آجال قصيرة من طرف المورد لتسديد الدين ... وتعطى بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقق) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).
احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

ويترتب على حساب احتياج رأس المال العامل ثلاث حالات متمثلة في:

أ- $BFR < 0$: أي أن المؤسسة لا تغطي احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة، بل تتعدها إلى الموارد الأخرى، وبالتالي على المؤسسة توفير البديل التمويلي لهذا العجز.

ب- $BFR = 0$: وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

ج- $BFR > 0$: وهي الحالة الجيدة التي تضمن فيها المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية.⁽¹⁾

4. الخزينة:²

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، وتحسب عن طريق \square في القيم الجاهزة أي:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية.

أو:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

كما أن هناك حالات متعلقة بحساب الخزينة:³

أ- الخزينة الموجبة: أي وجود فائض في الخزينة، وبالتالي على المسير المالي أن يوظف الفائض من الأموال ليحقق عائد للمؤسسة في المدى القصير، مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة.

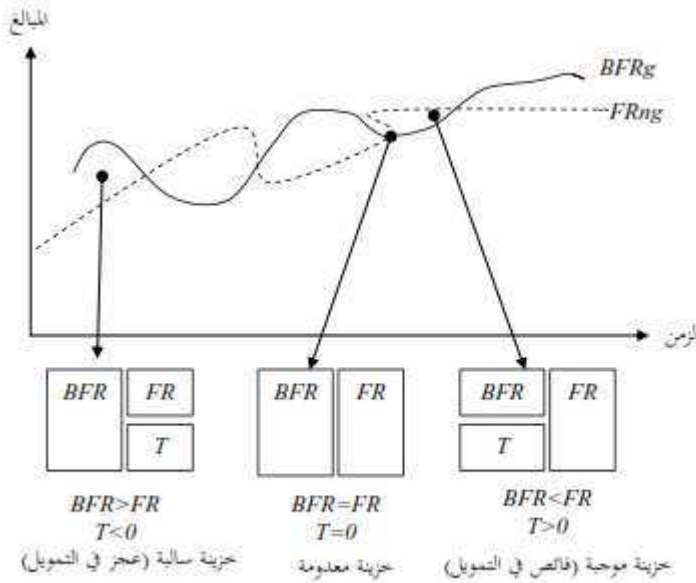
¹ نوبلي نجلاء. استخدام المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015، بالتصرف، ص ص 121-122.

² المرجع نفسه. ص 53، بالتصرف.

³ نوبلي نجلاء. مرجع سابق. ص 122، بالتصرف.

- ب- الخزينة السالبة: أي وجود عجز في الخزينة، ومعناه هناك عجز تمويلي لعدم قدرة المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها، وبالتالي على المسير البحث عن موارد إضافية جديدة كاللجوء إلى القروض البنكية ... إلخ.
- ج- الخزينة المعدومة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساوياً لإحتياجاته، وهي الحالة المثلى للمؤسسة وبالتالي لا وجود لسيولة مجمدة ولا عسر مالي وهي حالة [] لعبة الحدوث .

الشكل (02): الحالات الممكنة للخزينة الصافية



ثانيا: الدراسة الديناميكية للتوازن المالي:

تعتبر جداول التدفقات المالية إحدى الأدوات الديناميكية التي تسمح بدراسة تطور الظواهر عبر الزمن، خاصة بعد العجز المتواصل الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية، الشيء الذي جعل هذه المقاربة الديناميكية تلقى نجاحا كبيرا لأنها تسمح بوسائلها في الكشف عن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات باستمرار، ومن بين جداول التدفقات المالية سوف نتطرق إلى دراسة جدول الاستخدامات والموارد، وهي تهم خاصة بتطور رأس المال العامل، وكذا مكونات كل منها.

1. جدول التمويل:

تعريفه: هو جدول الاستخدامات والموارد، الذي يشرح مصدر الأموال واستعمالاتها ويقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات، أي يشرح الطريقة التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال مرحلة معينة، عادة سنة وسوف نعرض فيما يلي أحد النماذج لجدول التمويل وهو نموذج المخطط المحاسبي العام (PCG82) ويتكون من قسمين: (1)

¹ مليكة زغيب. مرجع سابق ص 121-125، بالتصرف.

1.1. القسم الأول من جدول التمويل:

جدول رقم (02): الجزء الأول من جدول التمويل

المبلغ	الموارد الدائمة	المبلغ	الاستخدامات المستقرة
	- القدرة على التمويل الذاتي.		- حيازة تقييدات جديدة.
	- التنازل أو الانخفاض في عناصر التقييدات.		- مصاريف موزعة على عدة سنوات.
	- رفع رأس المال أو المساهمات.		- تسديد الديون المالية.
	- الحصول على ديون مالية.		- انخفاض رأس المال.
			- توزيع الأرباح.
	التغير في الموارد المستقرة +		التغير في الاستخدامات المستقرة -
+	←		→ ΔFRN_g

المصدر: من إعداد بوشنقىر ميلود و زغيب مليكة. التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان م.ج، 2010، ص 125-121.

2.1. القسم الثاني من جدول التمويل :

جدول رقم (03): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$			
الرمز 3 3=2-1	الموارد 2	الإحتياجات 1	
			التغير في عناصر الاستغلال: • التغير في استخدامات الاستغلال. • التغير في موارد الاستغلال.
			A ΔBFR_{ex}
			التغير في العناصر خارج الاستغلال: • التغير في المدينين الآخرين. • التغير في الدائنين الآخرين.
			B ΔBFR_{hex}
			((A+B)=C) ΔBFR_g
			تغيرات الخزينة: • التغير في الإستخدامات. • التغير في الموارد.
			D ΔTN
			$C + D = \Delta FRN_{ng}$

المصدر: زغيب مليكة مرجع سابق، ص 125. بتصرف

نأتي لنشرح القسم الأول: (1)

- ✓ القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك + المؤونات وخسائر القيمة - الاسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات + ق.م.ص للتثبيات المتنازل عنها - سعر التنازل للتثبيات المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.
- ✓ مشتريات الاستثمارات = الاستثمارات الصافية + حصص الإهلاكات للدورة + القيمة الباقية للتنازل عن الاستثمارات.
- ✓ ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديد.
- ✓ الأرباح الموزعة = الأرباح الصافية للدورة (N-1) + الترحيل من جديد للدورة (N-1) - الاحتياطات الجديدة - الترحيل من جديد للدورة (N).
- ✓ الانخفاض في عناء التثبيات: إن الانخفاض في التثبيات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة وتحسب بسعر التنازل في جدول التمويل.
- ✓ الرفع في الأموال الخاوية: تتم إما بطرح أسهم للاكتتاب، أو من خلال إعانات الاستثمارات التي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية وتسجل كمورد بقيمتها الإجمالية.
- ✓ الزيادة في الديون المالية: وهي الديون المحصل عليها من خلال الدورة المالية، والتي تتعدى درجة استحقاقها السنة باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية.
- ✓ تخفيض الأموال الخاوية: وذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة، وعندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو هناك قرار بإعادة هيكلتها.
- ✓ المصاريف الموزعة: وهي مصاريف توزع على السنوات الخمس القادمة، وتؤدي دور الإهلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة.

شرح القسم الثاني:

- ✓ التغير في عناء الاستغلال: وهو التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال (ΔBFR_{ex})، والتغير في عناء الاستغلال تعني لنا الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية، والناجحة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع وتحسب بـ:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

- ✓ التغير في العناء خارج الاستغلال: ينتج عن التغير في الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال (ΔBFR_{hex})، هذا التغير المتمثل في الاحتياجات المالية التي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتحسب بـ:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

¹ الياس بن الساسي / يوسف قريشي. التسيير المالي. دار وائل للنشر. الاردن 2006 ص ص 112-116 بالتصرف

✓ التغيير في عناصر الخزينة: ويحسب بـ:

$$\Delta TN = \Delta E_t - \Delta R_t$$

ومن خلال الأربعة المحسوبة سابقا يمكن حساب التغيير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفق العلاقة:

$$\Delta FR_{ng} = \Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta TN$$

ومن خلال عملية التقييم بإستعمال جدول التمويل سوف تكون هناك عدة حالات:

أ- تغيرات في (ΔFR_{ng}) :

➤ حالة $\Delta FR_{ng} > 0$: وهذا راجع إلى زيادة موارد المؤسسة مقارنة بإستخداماتها، ومن أبرز هذه الموارد هي الزيادة في التمويل الذاتي أو الأموال الخائفة، أو الديون متوسطة وطويلة الأجل، أو الزيادة في التنازل عن الاستثمارات، ومن خلال هذا المؤشر يمكن القول بأن المؤسسة يمكنها تغطية احتياجاتها.

➤ حالة $\Delta FR_{ng} < 0$: وهذا راجع إلى انخفاض في الأموال الخائفة والديون المتوسطة وطويلة الأجل، بسبب تسديد المؤسسة لديونها، وأنه هناك عملية شراء تثبيتات جديدة، وبالتالي لا تستطيع المؤسسة مواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية.

ب- تغيرات في BFR :

➤ حالة $\Delta BFR > 0$: قد يكون السبب راجع إلى انخفاض في سرعة دوران الموردين أو الزيادة في سرعة دوران الزبائن، وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمؤسسة .

➤ حالة $\Delta BFR < 0$: وهذا بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحقاتها من الغير في أسرع وقت من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد.

ج- تغيرات TN :

➤ حالة $\Delta TN > 0$: وهي حالة جيدة للمؤسسة، ويكون ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة أو النقص في قيمة التسبيقات البنكية.

➤ حالة $\Delta TN < 0$: وهذا يدل على انخفاض في الخزينة، وقد يكون بسبب زيادة في قيمة التسبيقات البنكية أو انخفاض في قيمة المتاحات النقدية.

استنتاج:

مما سبق يمكن القول بأن جدول التمويل يمكنه أن يزود القائم بعملية التقييم أو التحليل بمعلومات ضرورية وهامة، والتي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية فهو يوضح:

- نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد الدائمة.
- مدى كفاءة الطاقة التمويلية الذاتية، من أجل توزيع الأرباح للمساهمين والوفاء بالالتزامات.
- يبين الطرق التي تستخدمها المؤسسة لمواجهة إلتزاماتها، ومدى تأثيرها على الإنتاجية والمردودية.

- الحكم على السياسة التمويلية للمؤسسة، والقيام بالمقارنة بين نسبة التمويل الذاتي والديون المالية. وبشكل عام فإن الهدف الأساسي لجدول التمويل هو تقييم نجاعة سياسة التمويل والإستثمار، وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغير في رأس المال العامل.

المطلب الثاني: النسب المالية

نظرا لأهمية السيولة بالنسبة للمؤسسة والمسيرين والمقرضين وجب قياسها، وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة تعكس مدى قدرة ونجاح المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، ومن أجل قياس السيولة داخل المؤسسة هناك مؤشرات ونسب تعطي أكثر دلالة، وتسهل الحكم على مدى تمتع المؤسسة بالسيولة واليسر المالي.

أولاً: نسب السيولة:¹

وتستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل ويمكن إنجازها فيما يلي:

جدول رقم (04): جدول نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة السيولة العامة (التداول)	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية وتعكس مستوى رأس المال العامل، وارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية.

المصدر: بوشنقير ميلود و زغيب مليكة. التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان م.ج، 2010، بالتصرف، ص ص 36-43.

ثانياً: نسب النشاط

تقيس هذه المجموعة من النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها، ذات درجات السيولة المختلفة، مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم، حيث كلما كان دوران عناصر الاستغلال سريعاً، كلما كان الوقت الضروري لتحويلها إلى نقدية أقل، كما تقيس هذه النسب درجة الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة، أي مدى فعالية تسيير عناصر رأس المال الاقتصادي لها، وتتمثل أهم هذه النسب في الجدول الآتي:

¹ بوشنقير ميلود و زغيب مليكة . مرجع سابق. ص ص 36-43. بالتصرف

جدول رقم (05): جدول نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
مدة دوران الزبائن	$\frac{\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة} \times 360}{\text{المبيعات السنوية مع الرسم}}$	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم إتجاهها.
مدة دوران الموردين	$\frac{\text{الموردون والحسابات المماثلة} \times 360}{\text{المشتريات السنوية مع الرسم}}$	المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون
مدة دوران المخزون	$\frac{\text{متوسط المخزون} \times 360}{\text{المشتريات السنوية أو تكلفة الإنتاج السنوية}}$	يقيس عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين) كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الأجل	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأجل}}$	يقيس مساهمة مجموع الأجل للمؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي
معدل دوران الأجل الثابتة	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأجل الثابتة}}$	يقيس مساهمة الأجل الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة} \times 100}{\text{الأجل الثابتة}}$	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأجل الثابتة وهو يحدد مستوى رأس المال العامل.
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{الأجل الثابتة}}$	تقيس درجة تغطية الأموال الخاصة للأجل الثابتة وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص

المصدر: بوشنقىر ميلود و زغيب مليكة. مرجع سابق، بالتصرف، ص ص 36-43.

ثالثاً: نسب المديونية

وهي مجموع النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير، أي أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، وكما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس، لذلك سيتم التركيز في هذا الإطار على مجموعة النسب التالية:

جدول رقم (06): جدول نسب المديونية

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الخالصة}}{\text{الموارد الدائمة}} \times 100$	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخالصة.
نسبة الاستقلالية في التمويل العام	$\frac{\text{الأموال الخالصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$	مؤشر يقيس حصة الأموال الخالصة في التمويل العام للمؤسسة
نسبة السيولة الآجلة	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$	مؤشر يعكس هامش مديونية المؤسسة، حيث يقيس حصة الأموال الدائمة الأجنبية في تمويل كل الأصول الثابتة للمؤسسة و BFR.
نسبة القدرة على السداد	$\frac{\text{الديون المتوسطة وطويلة الاجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	تقيس المدة (بالسنوات) التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة وطويلة الأجل في حالة إستخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، فهي إذن مؤشر قدرة المؤسسة على الإستدانة.
نسبة الاستدانة	$\frac{\text{الديون المالية} + \text{موارد الخزينة}}{\text{الاموال الخالصة}}$	كلما كانت هذه النسبة أقل كلما تمكنت المؤسسة من ان تتعامل بشكل مرن مع الدائنين، والعكس يؤدي الى مديونية كبيرة

المصدر: بوشنقىر ميلود و زغيب مليكة. مرجع سابق، بالتصرف، ص ص 36-43.

المطلب الثالث: تقييم المردودية

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، وتعتبر المردودية معيار أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير الى حجم رأس المال أو الاستثمارات التي حققته، بينما المردودية تربط بين الطرفين، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها، ويمكن الاعتماد على ثلاثة أساليب لدراسة مردودية المؤسسة الاقتصادية وهي:¹

- مردودية النشاط
- المردودية الاقتصادية
- المردودية المالية.

1- مردودية النشاط:

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل او هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إقرار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري أو الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة

¹ عادل عشي، مرجع سابق، ص 82

سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها، ويمكن حساب المردودية التجارية كما يلي:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

2- المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل (1) وتحسب بالعلاقة:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

3- المردودية المالية: (2)

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخائفة. تعريف «المردودية المالية هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخائفة، فهي تقيس العائد المالي المحقق من استثمار أموال الخائفة للمؤسسة»

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{الأموال الخائفة}} \times 100\%$$

النتيجة: قد تكون النتيجة الصافية بعد دفع الضرائب على الأرباح وهذا لمعرفة المكافأة الحقيقية لأصول الخائفة للمؤسسة، وقد تكون النتيجة الجارية مطروحا منها ضرائب الأرباح، بمعنى إهمال العناصر الاستثنائية. والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع، أو المقارنة مع أسعار الفائدة، والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة.

(1) نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 142

(2) عادل عشي. مرجع سابق ص 85_86 بالتصرف

ان المردودية الاقتصادية والمردودية المالية مؤشرين غير متساويين في القيمة الا في حالات خاصة، ويعود السبب في عدم التساوي الى وجود أثر الرفع المالي، هذا الأخير يتمثل في الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، ويمكن ان يلعب الرفع المالي ثلاثة أدوار هي:

- الدور الإيجابي للرفع المالي، ويتحقق عندما تكون المردودية الاقتصادية اعلى من معدل الديون.
- الدور السلبي للرفع المالي، ويتحقق عندما تكون المردودية الاقتصادية اقل من معدل الديون.
- الدور الايجابي للرفع المالي، ويتحقق عندما تتساوى المردودية الاقتصادية بمعدل الديون.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و أول معيار تم التطرق اليه هو التوازن المالي، وللحكم على التوازن المالي للمؤسسة يستخدم مجموعة من المؤشرات هي: رأس المال العامل، واحتياج رأس المال العامل، والخزينة وكذا الدراسة الديناميكية باستعمال جدول التمويل، ويمثل المعيار الثاني النسب المالية وهي: نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المديونية، بالإضافة الى نسب الربحية او نسب المروددية، سواء المروددية التجارية او الاقتصادية او المالية.

الفصل الثاني



قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة تواب

تمهيد الفصل

المبحث الأول: تقديم عام لشركة تواب

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

المبحث الثالث: تحليل التوازن المالي للمؤسسة

المبحث الرابع: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

بواسطة النسب

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد الفصل

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الدراسة النظرية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وتدعيما للجانب النظري نتناول خلال هذا الفصل دراسة تطبيقية، تتعلق بقياس وتقييم الاداء المالي لمؤسسة تواب من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017.

ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تم التطرق في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة، أما المبحث الثاني تناولنا في تحليل الميزانية المالية للمؤسسة وتناول المبحث الثالث تحليل التوازن المالي للمؤسسة، أما المبحث الرابع تناولنا فيه تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة النسب.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة تواب

المطلب الأول: تعريف شركة تواب

شركة تواب هي مؤسسة انتاجية من القطاع الخاص، وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL والتي كانت تسمى الشركة الولائية لمواد البناء وفي اطار خصوصية الشركات العمومية وبالتنازل عن اصولها لصالح العمال الاجراء، الذين تراوح عددهم 23 عاملا، الذين قاموا بعد ذلك بإنشاء الشركة فيما بينهم سنة 1998، برأس مال قدره (1.786 مليون دينار جزائري)، نشاطها الرئيسي استخراج وتحضير الجبس، تحت اسم (شركة ذات مسؤولية محدودة تواب)، تتواجد هذه المؤسسة بمنطقة بوسعادة الواقعة على بعد 70 كلم جنوب ولاية المسيلة، حيث تتربع على مساحة قدرها 17950 متر مربع.

قامت المؤسسة بتوسيع نشاطها نتيجة الجودة المعروفة لمنتجاتها للقبولة ومن خلال هذا التوسع اصبحت المؤسسة تنتج :

- مشتقات الجص .

- صفائح الجص التي تعد كأول منتج على المستوى الوطني والافريقي.

تحصلت المؤسسة على عدة شهادات ومقاييس دولية منها :

- نظام ادارة الجودة ISO 9001

- نظام ادارة البيئة ISO 14001

- منتج تابع لقوانين الجودة والامن في دول الاتحاد الاوربي CE

وبفعل هذا التوسع بلغت الطاقة الإنتاجية (2100 طن يوميا) وارتفع راس مالها الى (1.6 مليار دينار

جزائري) ووصل عدد العمال الى 370 عامل دائم .

المطلب الثاني: أهداف وآفاق شركة تواب

أولا: مهام وأهداف شركة تواب

تتولى المؤسسة عدة مهام يمكن انجازها فيما يلي:

- تغطية كامل نقاط البيع بمختلف منتجاتها.

- مواجهة المنافسة وذلك باعتمادها على خطط واستراتيجيات تسويقية تمكنها من ذلك.

- ضمان النوعية، وهي تعمل جاهدة حتى تستطيع أن تضمن لربائنها ومستهلكيها النوعية الجيدة والجودة العالية.

- بقاء المؤسسة في السوق رغم التغيرات الدائمة وتنمية النشاط السوقي.

- التجديد بحيث يعتبر هذا العنصر من أبرز السياسات المتبعة لدى المؤسسة.

- توسيع تشكيلتها السلعية مستغلة بذلك تكنولوجيا متمثلة في استعمالها لوسائل متطورة.

- التسيير ومحاولة تطوير قطاعها المختلفة من تخزين وتوزيع وصيانة وضمان عملية التموين بالمواد الأولية.
- العمل على تلبية حاجات ورغبات القطاعات السوقية المستهدفة.

ويمكن تلخيص أهم أهداف المؤسسة في النقاط التالية:

- التخلص التدريجي من التبعية للخارج.
- ترمي المؤسسة إلى توسيع دائرة الإنتاج بإنتاج منتجات أخرى مثل: الطلاء (الدهن بأنواعه)
- المساهمة في التخفيض من البطالة، وهذا بتوفير مناصب عمل لعدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب.
- كسب رضا الزبائن الحاليين والمرتبين.
- تطوير وتسيير منتجات الجبس ومشتقاته.
- الرغبة في أن تكون حاضرة وناشطة في إجمالي أسواقها.
- الحصول على حصص هامة في السوق الوطنية والعالمية.

ثانيا: الآفاق المستقبلية لشركة تواب

- 1- إنتاج مسحوق الجص عن طريق الجمع من المصفاة لكمية صغير مخصصة لأطباء الأسنان.
- 2- إنتاج الجص للبناء بداية الثلاثي الثاني 2019 وهو قيد المراقبة للجودة.
- 3- إنتاج الجص الصناعي بداية الثلاثي الثاني 2019 وهو قيد المراقبة للجودة.
- 4- إنتاج الجص للطلاء بداية الثلاثي الثاني 2019 وهو قيد المراقبة للجودة.
- 5- إنتاج البر ليت بداية من الثلاثي الرابع 2019.
- 6- إنتاج صفائح الجص بكل أنواعها: العادي. المقاوم للماء. المقاوم للنار. الصلب.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو المرآة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة، إضافة إلى انه يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف، ويبين كذلك قوة إدارة المؤسسة في تطبيق استراتيجياتها.

ويبرز الهيكل التنظيمي للمؤسسة جميع الوظائف سواء كانت إدارية أو إنتاجية، التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى مع محيطها الخارجي من خلال العلاقات مع السوق أو الموردين، وذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط.

يتكون الهيكل التنظيمي لشركة تواب من إدارة عامة وست مديريات هي: مديرية الإدارة العامة، مديرية الإنتاج، المديرية التقنية، مديرية التجارة، مديرية الجودة ومديرية التموين، وفيما يلي الهيكل التنظيمي للشركة:

أولاً: المديرية العامة: وهو صاحب القرار ويمكن تلخيص مهامه في:

- السهر على تطبيق القوانين الأساسية الداخلية للمؤسسة.
- لديه الحق في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة

- له مهمة التنسيق بين جميع المصالح والإشراف عليها.
- العمل على تحسين علاقة المؤسسة مع الأطراف الخارجية.
- المصادقة والتوقيع على البريد بأنواعه.
- عقد الاجتماعات والإشراف عليها.
- إعطاء التعليمات والتأكيد على تنفيذها.
- إعطاء تعليمات وتوجيهات لرؤساء المصالح.
- اقتراح الحلول والاستراتيجيات التي تناسب وضعية المؤسسة.

ثانيا: المديرية التنفيذية: وتحتوي على المصالح التالية:

- مصلحة المستخدمين
- مصلحة المحاسبة المالية: يتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة المواد والمحاسبة التحليلية، كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الآلي في إدارة وتسجيل العمليات اليومية. ويقوم هذا الفرع بعدة مهام من بينها نذكر:
 - مطابقة الوثائق المحاسبية مع المصاريف والإيرادات.
 - مسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات.
 - السهر على تحقيق الموازنات، كما أنها تصدر وتتابع الصكوك ودفعها لأجل قبضها.
 - السهر على دفع الديون والقروض وتغطية الزبائن.
 - متابعة ملفات المنازعات (الزبائن التجارية).
 - السهر على التصريحات الضريبية ومراجعة الحسابات.
 - الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة والمالية).
 - السهر على المراقبة الدورية على الخزينة.

ثالثا: مصلحة الإنتاج: تعتبر أهم مصلحة بالمؤسسة، وهي التي تتوقف عليها استمرارية نشاط المؤسسة، تتكون من الأمانة وثلاث ورشات، ومن أهم المهام المسندة لمصلحة الإنتاج:

- إعداد برامج الإنتاج ومتابعتها ميدانيا.
- دراسة التغيرات التي تطرأ على عملية الإنتاج وذلك من خلال إحصاءات يومية، شهرية وسنوية.
- العمل على تحسين نوعية المنتج.
- السهر على سلامة الآلات من خلال توفير الصيانة المناسبة.
- وتشرف مديرية الإنتاج على مجموعة الورشات التالية:
 - ورشة تحضير الجبس.
 - ورشة المنتجات الخاصة بصفائح الجبس.

- ورشة صفائح الجبس.

رابعاً: المصلحة التقنية: تعمل على الحفاظ على التجهيزات والآلات التي تملكها المؤسسة، وتزويدها بقطع الغيار الجديدة، حيث انه من أهم مهامها إصلاح الأعطاب الخاصة بمعدات الإنتاج، ويتفرع منها:

- مكتب المنهجية.

- مكتب البرمجة.

- مكتب الصيانة.

- مكتب الأشغال المختلفة

خامساً: المصلحة التجارية: يكمن دورها في عملية استلام السلع وفحصها من ناحية الكم والمواصفات والقيام بعملية التسويق، كما تقوم أيضا بإعداد الفواتير، ويتفرع عنها المصالح التالية:

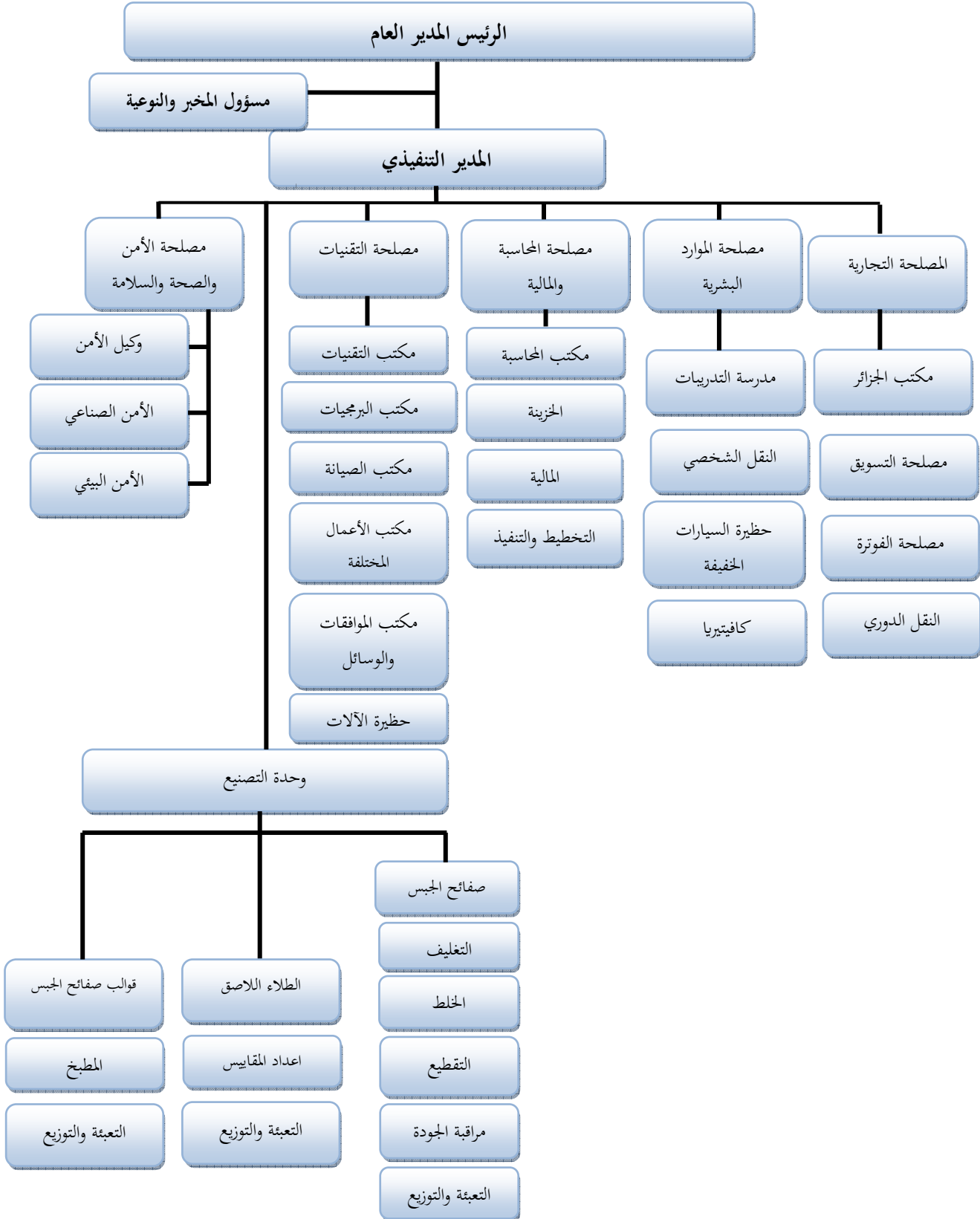
- مكتب الجزائر العاصمة.

- مكتب التسويق.

- مكتب الفوترة.

- مكتب النقل.

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لشركة تواب



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية للمؤسسة.

يستدعي التحليل المالي القيام بجملة من التعديلات على معطيات الميزانية المحاسبية للحصول على ميزانية مالية، وحتى نقوم بتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة "تواب" وجب علينا تحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية لكي نستطيع معرفة المركز المالي للمؤسسة، وفيما يلي التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

المطلب الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

أ- جانب الأصول:

● الأصول الثابتة: التعديلات التي تمس جانب الأصول الثابتة تتمثل فيما يلي:

حذف المصاريف الإعدادية لأن المؤسسة تقوم بها قبل البدء في نشاطها الاستغلالي، ويتم استرجاعها في مدة لا تتجاوز خمسة سنوات، وأثناء الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية فإنها تحذف من الأصول وتطرح من الاموال الخاصة، أما الأصول الثابتة الأخرى فيتم تقييمها بقيمتها الحقيقية.

● الأصول المتداولة:

✓ المخزونات: أهم التعديلات التي تتم على المخزونات تتمثل في تحويل مخزون الأمان إلى الاستثمارات لأنها تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، وبالتالي فهو يضم إلى جانب الاستثمارات كأصول ثابتة.

✓ الحقوق: بالنسبة إلى الحقوق التي يتعذر على المؤسسة تحصيلها في فترة زمنية تقل عن السنة فإنه يتم تحويلها إلى قيم ثابتة.

ب- جانب الخصوم:

● الأموال الخاصة:

تتمثل أهم التعديلات التي تمس الأموال الخاصة في:

✓ نتيجة السنة: إذا كانت النتيجة خسارة فيتم تخفيض هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص، أما إذا كانت ربح فيتم توزيعها حسب قرار التوزيع إلى احتياطات أو إلى توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون القصيرة الأجل، وإذا لم يتم اتخاذ قرار تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.

✓ المؤونات تعتبر دين على المؤسسة قصير الأجل في حالة الخسارة، أما الخسائر المحتملة وقوعها بعد أجل طويل، فتعتبر من الديون طويلة الأجل، وإذا لم تتحقق تلك الخسارة فالمؤونة تصبح غير مبررة لذلك فهي ربح قبل الضريبة حيث تخضع للضريبة والباقي يضاف إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص.

✓ فرق إعادة التقدير للاستثمارات يضاف إلى الأموال الخاصة.

- **الديون:** تنقسم الديون إلى ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل، فمن بين الديون طويلة الأجل نجد ديون الاستثمار، أما الديون قصيرة الأجل فهي تشمل الموردين والضرائب الواجب دفعها والجزء من النتيجة الذي سيوزع على الشركاء.

المطلب الثالث: الميزانية المالية المفصلة والمختصرة لمؤسسة تواب:

بعد إجراء التعديلات التي سبق ذكرها على الميزانية المحاسبية تظهر لنا الميزانية المالية للمؤسسة، والتي سيتم الاعتماد عليها في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أداءها.

- **إعداد الميزانية المالية المفصلة.**

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المفصلة للسنوات 2014-2015-2016-2017.

أ- الأصول:

السنوات				السنوات
2017	2016	2015	2014	الأصول
				الأصول غير جارية
1 930 220.00	1 930 220.00	1 930 220.00	1 915 220.00	تثبيتات معنوية
37 695 000.00	37 695 000.00	37 695 000.00	37 695 000.00	أراضي
83 014 603.14	84 345 954.12	85 940 471.82	87 534 989.52	مباني
2 136 661 409.36	2 167 754 752.72	2 067 627 757.25	1 466 367 910.57	تثبيتات عينية أخرى
1 539 840.00	1 152 000.00	1 152 000.00	960 000.00	تثبيتات ممنوح إمتيازها
1 604 350 931.99	989 436 061.35	516 666 862.11	395 020 731.45	تثبيتات يجري إنجازها
3 000 000.00	3 000 000.00	0.00	0.00	سندات أخرى مثبتة
13 00 000.00	0.00	160 000.00	1 050 000.00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
3 869492 004.49	3 285 313 988.19	2 711 172 311.18	1 990 543 851.54	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
549 150 515.68	345 376 454.59	85 958 335.62	406 456 215.25	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
22 542 437.87	72 009 367.29	76 182 700.38	41 105 477.61	الزبائن
34 317 460.47	26 652 886.66	34 694 986.32	43 440 926.06	المدبتون الآخرون
18 493 467.25	12 948 040.24	6 667 265.52	3 996 177.52	الضرائب
13 848 330.66	9 697 076.89	20 545 801.01	2 204 576.98	الخزينة
638 352 211.93	466 683 825.67	224 049 088.85	497 203 373.42	مجموع الأصول الجارية
4 507844 216.56	3 751 997 813.8	2 935 221 400	2 487 747 224.9	الجموع العام للأصول

ب- الخصوم:

2017	2016	2015	2014	الخصوم/السنوات
				رؤوس الأموال الخاصة
1 600 000 000.00	1 600 000 000.00	1 600 000 000.00	570 000 000.00	رأس مال تم إصداره
50 331 425.65	11 530 640.50	9 090 163.02	7 069 904.51	علاوات واحتياطات
38 091 830.07	388 00 785.15	22 440 477.48	32 020 258.51	نتيجة صافية
1 688 423 255.72	1650331 425.65	1 631 530 640.50	609 090 163.02	المجموع -1-
				الخصوم غير جارية
1 720 400 856.12	1 414 951 360.31	1 036 624 079.59	827 968 612.88	قروض وديون مالية
1 720 400 856.12	1 414 951 360.31	1 036 624 079.59	827 968 612.88	المجموع -2-
				الخصوم جارية
54 359 776.57	640 062 229.86	66 706 019.11	131026350.09	موردون وحسابات ملحقه
12 794 786.34	7 759 305.07	6 885 856.33	8 974 712.49	ضرائب
749 169 252.01	454 188 642.89	126 188 936.07	882 719 837.48	ديون أخرى
282 696 289.66	160 704 850.21	67 285 868.56	27 967 549.00	الخزينة
1 099 020 104.58	686 715 028.03	267 066 679.94	1 050688449.06	مجموع الخصوم الجارية
4 507 844 216.42	3751997 813.86	2 935 221 400.2	2 487 747224.96	المجموع العام للخصوم

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة، ملاحق رقم (01-03-05-07)

إعداد الميزانية المالية المختصرة.

الجدول رقم (08): الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2014-2015-2016-2017.

أ- الأصول:

2017		2016		2015		2014		الأصول/السنوات
النسبة المتوية	المبلغ	النسبة المتوية	المبلغ	النسبة المتوية	المبلغ	النسبة المتوية	المبلغ	
86%	49.3 869 492 004	87.56%	3285313988.19	92.37%	18.2 711 172 311	80%	54.1 990 543 851	الأصول الثابتة
14.16%	638352211.93	12.44%	466683825.67	7.63%	224049088.85	20%	497203373.42	الأصول المتداولة
12.18%	549150515.68	9.2%	345376454.59	2.93%	85958335.62	16.35%	406456215.25	قيم الاستغلال
1.67%	7535365.59	2.98%	111610294.19	4%	117544952.22	3.56%	88542581.19	قيم قابلة للتحقيق
0.31%	13848330.66	0.26%	9697076.89	0.7%	20545801.01	0.089%	2204576.98	قيم جاهزة
100%	56.4 507 844 216	100%	3751997813.86	100%	2935221400.03	100%	2487747224.96	المجموع

ب- الخصوم:

2017		2016		2015		2014		السنوات الخصوم
النسبة المتوية	المبلغ	النسبة المتوية	المبلغ	النسبة المتوية	المبلغ	النسبة المتوية	المبلغ	
75.62%	3408824111.84	81.7%	3065282785.96	90.9%	2668154720.09	57.77%	1437058776.08	الأموال الدائمة
37.46%	1688423255.72	43.99%	1650331425.65	55.6%	1631530640.5	24.49%	609090163.02	الأموال الخاصة
38.16%	1720400856.12	37.71%	1414951360.31	35.3%	1036624079.59	33.28%	827968612.88	د.ط. الأجل
24.38%	1099020104.58	18.3%	686715027.90	9.1%	267066679.94	42.23%	1050688449.06	د.ق. الأجل
100%	4507844216.42	100%	3751997813.86	100%	2935221400.03	100%	2487747224.96	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة، ملاحق رقم (01-03-05-07)

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن أصول المؤسسة عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال سنوات الدراسة ، و السبب راجع للارتفاع الذي حدث في الأصول الثابتة حيث قدرت ب 80% خلال سنة 2014 بعدها زادت بقيمة 12.37% في سنة 2015 الى ان استقرت في حدود 86% و 87% للسنتين 2016 و 2017 على التوالي، ومن خلال ملاحظتنا لنفس الجدول رقم (8) نجد أن مجموع خصوم المؤسسة عرفت ارتفاعاً مستمراً وهذا من سنة 2014 إلى سنة 2017, وعند محاولتنا للتفصيل في تركيبة خصوم المؤسسة نجد أن السبب راجع للارتفاع الذي حدث في الاموال الدائمة , فعند مقارنة سنة 2014 بسنة 2015 نجد ان مقدار الارتفاع بلغ 34% وهي زيادة ناتجة عن الرفع في راس المال , بينما لاحظنا انخفاض في قيمة الاموال الدائمة لسنتي 2016 و 2017.

المبحث الثالث: تحليل التوازن المالي للمؤسسة.

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة سوف نعتمد على ثلاثة مؤشرات وهي:

- ✓ رأس المال العامل.
- ✓ احتياجات رأس المال العامل.
- ✓ الخزينة.

المطلب الأول: رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا لتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وهناك أربعة أنواع لرأس

المال العامل:

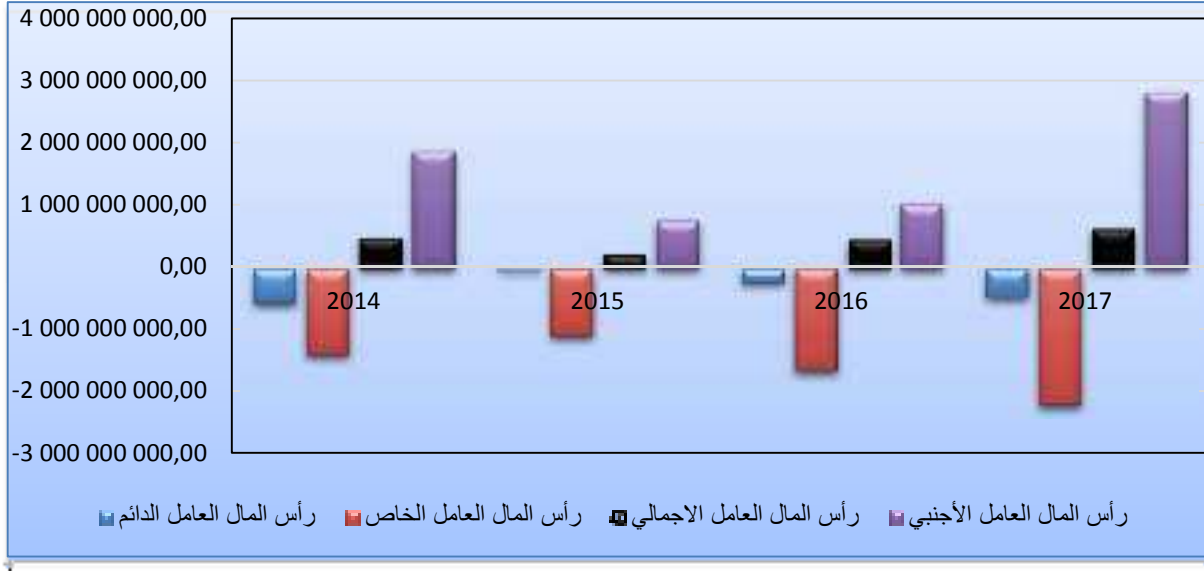
- رأس المال العامل الدائم.
- رأس المال العامل الخاص.
- رأس المال العامل الاجمالي.
- رأس المال العامل الأجنبي.

جدول رقم (09): حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة:

2017	2016	2015	2014	البيان/السنوات
3408824111.84	3065282785.96	2668154720.09	1437058776	الأموال الدائمة
3869492004.49	3285313988.19	2711172311.18	1990543851.54	الأصول الثابتة
-460667892.65	-220031202.23	-43017591.09	-553485076	رأس المال العامل الدائم
1688423255.72	1650331425.65	1631530640.5	609090163.02	الأموال الخاصة
3869492004.49	3285313988.19	2711172311.18	1990543851.54	الأصول الثابتة
-2181068748.77	-1634982562.54	-1079641670.68	-1381453688.52	رأس المال العامل الخاص
638352211.93	466683825.67	224049088.85	497203373.42	الأصول المتداولة
638352211.93	466683825.67	224049088.85	497203373.42	رأس المال العامل الاجمالي
1720400856.12	1414951360.31	1036624079.59	827968612.88	الديون طويلة الأجل
1099020104.58	886715027.90	267066679.94	1050688449.06	الديون قصيرة الأجل
2819420960.7	1028210164.21	769557399.65	1878657061.94	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الميزانيات- المالية للمؤسسة، ملاحق رقم (01-03-05-07)

شكل رقم (04): تمثيل بياني لتطور رأس المال العامل



من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم سالب طيلة السنوات محل الدراسة مع بعض التحسن في السنة 2015 وهذا ما يؤكد أن المؤسسة لا تملك هامش أمان وبالتالي هي غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة وهذا راجع إلى أن المؤسسة قامت بزيادة حجم استثماراتها وبطأ في إخراج المخزون والذي قد يكون مرده إلى تأثير الأزمة المالية على اقتصاد الدولة الذي انعكس سلباً على المؤسسات الاقتصادية ومنها المؤسسة محل الدراسة.

وفي العموم يمكن القول أن المؤسسة غير متوازنة مالياً وبالتالي وضعيتها المالية غير جيدة وبهذا أيضاً لم تترك مجالاً لوجود هامش أمان لتغطية بعض من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة لسداد التزاماتها الآجلة.

✓ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل استثماراتها هي مصادر خارجية وهو مؤشر سلبي للمؤسسة على تبعيتها لأطراف خارجية.

✓ رأس المال العامل الإجمالي:

إن قيمة رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة إذا ما قارناها بقيمة رأس المال العامل الأجنبي وهذا دليل آخر على أن المؤسسة لا تمتلك سيولة معتبرة.

✓ رأس المال العامل الأجنبي:

إن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة ليست مستقلة ماليا وبالتالي هي عرضة لتدخل أطراف خارجية في سياستها.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل:

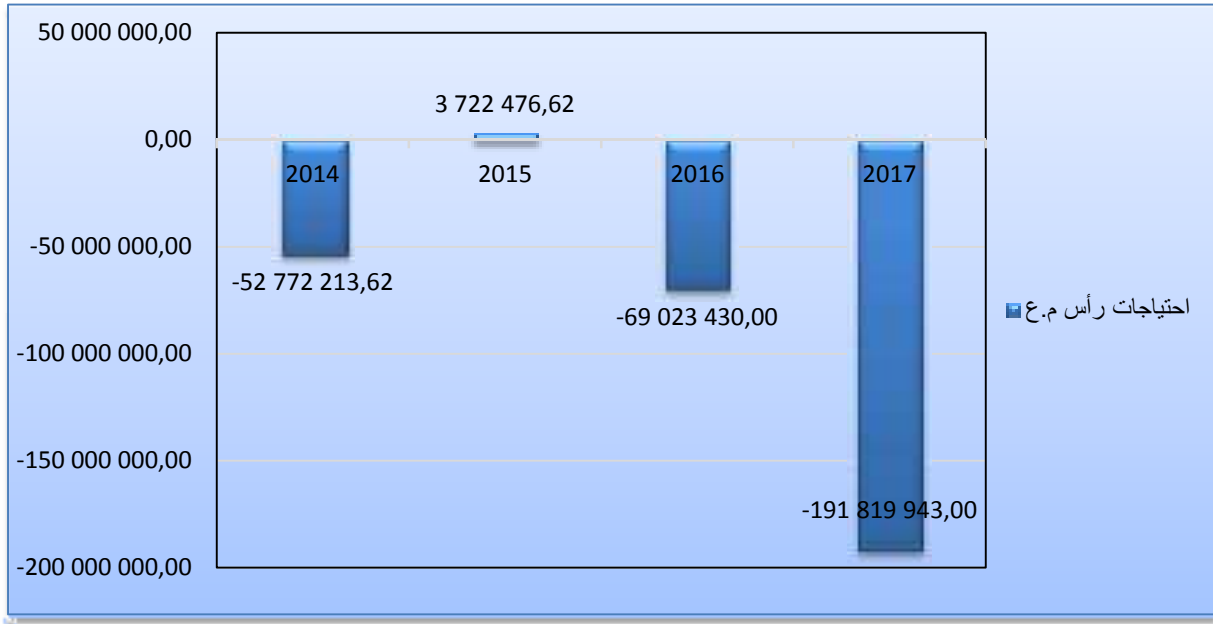
إن الفرق الموجب بين احتياجات الدورة وموارد الدورة هو ما يعرف باحتياجات رأس المال العامل وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (10): حساب احتياجات رأس المال العامل:

2017	2016	2015	2014	البيان/السنوات
624503881	456986749	203503288	494998796.44	الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة
816323815	526010179	199780811.38	1022720900.06	د.ق. أ. ما عدا السلفيات المصرفية
-191819943	-69023430	+3722476.62	-527722103.62	احتياجات رأس م.ع

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول الديون للمؤسسة. ملاحق رقم (01-03-05-07)

شكل رقم (05): تمثيل بياني لتطور احتياجات رأس المال العامل



من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيم احتياجات ر.م.ع سالبة خلال سنوات الدراسة ما عدا السنة 2015 معناه أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة العادية. والشيء الملاحظ أن الاحتياج سالب وبمبالغ كبيرة خاصة في سنة 2014 أين بلغ 527 مليون دج فهذا يدل على أن المؤسسة نشاطها كان ضعيف ويجب عليها توجيه هذه الأموال لدورة الاستغلال. ويبدو أن هناك نوع من التصحيح في سنة 2015 فنجد إ.ر.م.ع موجب بقيمة 3.7 مليون دج فهذا دليل على وجود نوع من النشاط خلافا للسنة الفائتة ، أما في السنتين 2016 و 2017 فيبقى إ.ر.م.ع سالبا والسبب في هذا راجع إلى الزيادة المحققة في قيم الاستغلال.

المطلب الثالث: الخزينة

كما سبق وأن قلنا بأن الخزينة هي مجموعة القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال.

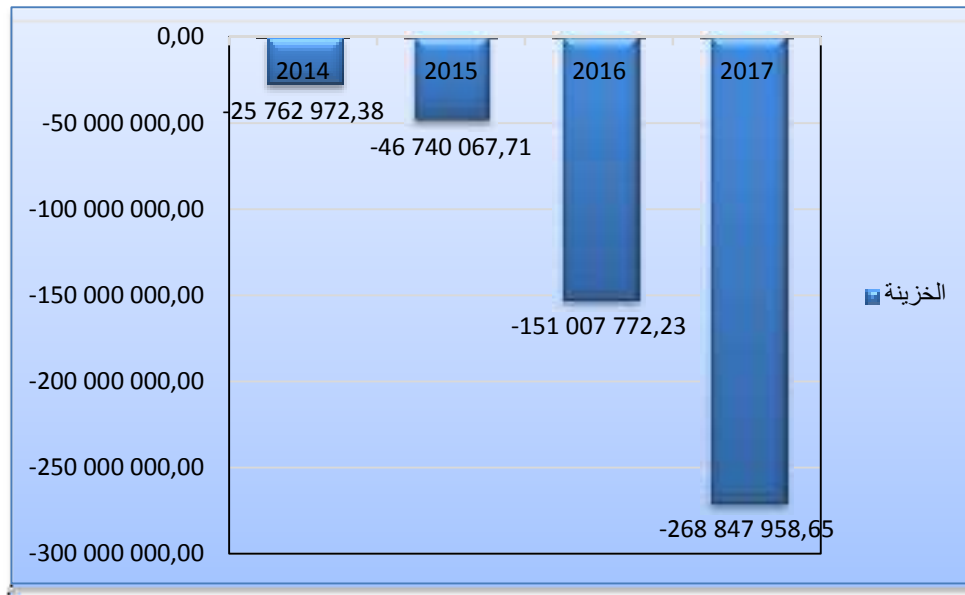
ويمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة انطلاقاً من الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الخزينة الصافية للمؤسسة للسنوات 2014-2015-2016-2017.

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
ر.م.ع	-553485076	-43017591.09	-220031202.23	-460667892.65
إ.ر.م.ع	-527722103.62	+3722476.62	-69023430	-191819934
الخزينة	-25762972.38	-46740067.71	-151007772.23	-268847958.65

المصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول الديون للمؤسسة. ملاحق رقم (01-03-05-07)

شكل رقم (06): تمثيل بياني لتطور الخزينة



من خلال الجدول نجد أن الخزينة سالبة خلال كل السنوات محل الدراسة إضافة إلى ذلك أن هذا العجز في تزايد مستمر وبنسب عالية وهي نتيجة متوقعة لأن رأس المال العامل اقل من احتياجات رأس المال العامل أي أن الموارد لا تغطي إلا جزءاً من احتياجات الدورة والباقي يمول بالديون قصيرة الأجل وبالتالي المؤسسة تعاني من عجز في سداد ديونها قصيرة الأجل وعلى المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة كأن تقوم بتحصيل حقوقها أو التخفيض من أصولها الثابتة وأن تنتهج سياسة صارمة تمكنها من تسيير عناصر الاستغلال بشكل فعال يضمن لها مستويات مقبولة من السيولة النقدية في الخزينة.

المطلب الرابع: جدول التمويل لمؤسسة تواب

إعداد جدول التمويل للمؤسسة

إعداد جدول التمويل لسنة 2014

أولاً: إعداد جدول التمويل من الأعلى

1. حساب الأرباح الموزعة

الأرباح الموزعة N = النتيجة (N-1) + الترحيل من جديد (N-2) - الإحتياطات الجديدة (N) - الترحيل من جديد (N)

$$DA \text{ الأرباح الموزعة} = 12918785.32 + 0 - 7069904.51 - 0 = 5848880.81$$

2. حساب الديون الجديدة

الديون الجديدة = ديون الدورة N - ديون الدورة N-1 + تسديدات الديون

$$DA \text{ الديون الجديدة} = 827968612.88 - 646771332.23 + 199164460.48$$

$$DA \text{ الديون الجديدة} = 380361741.1$$

3. حساب التغير في رأس المال

رفع رأس المال = رأس المال المدفوع N - رأس المال المدفوع N-1

$$\text{رفع رأس المال} = 0.00$$

4. حساب سعر التنازل

$$DA \text{ سعر التنازل عن التثبيتات الملموسة} = 30216160.90$$

5. حساب القدرة على التمويل الذاتي

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك + المؤونات وخسائر القيمة - الاسترجاع من خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها - القسط المحمول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.

$$DA \text{ القدرة على التمويل الذاتي} = 32020258.51 + 0 - 10206506 - 30143256.1 = 30216160.9$$

$$DA \text{ القدرة على التمويل الذاتي} = 42153859.71 \text{ دج}$$

الجدول رقم (12): جدول التمويل من الأعلى لسنة 2014

جدول التمويل من الأعلى			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
42 153 859.71	القدرة على التمويل الذاتي	5 848 880.81	توزيع الأرباح
	التنازل أو الانخفاض في التثبيتات		حيازة التثبيتات
	غ الملموسة	163 919 042.60	غ الملموسة
30 216 160.90	الملموسة	114 635 039.10	الملموسة
	المالية	101 050 000.00	المالية
380 361 741.10	الحصول على قروض جديدة	199 164 460.48	تسديد القروض
	الرفع من رأس المال		انخفاض رأس المال
452 731 761.71	مجموع الموارد	584 617 422.99	مجموع الاستخدامات
-131 885 661.28	التغير في رأس المال العامل (Δ FRF) (استخدام صافي)		

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة، ملحق رقم (09).

من الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت من نشاطها استخداما صافيا بـ: 131.8 مليون دج فالمؤسسة لم تتمكن من تمويل استخداماتها بموارد الدورة.

نوع التمويل الذي قامت به المؤسسة يعود إلى التمويل الخارجي من خلال الحصول على قروض جديدة بـ 380 مليون دج وبالتالي فهي اعتمدت في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر الخارجية بدرجة كبيرة. ونظرا لعدم كفاية الموارد المالية الخاصة بالدورة محل الدراسة لتمويل الاستعمالات المحققة خلال الدورة اضطرت المؤسسة إلى اللجوء لهامش الأمان وبالتالي نتج عنه انخفاض رأس المال العامل.

ثانيا: إعداد جدول التمويل من الأسفل: وذلك من خلال الميزانية المحاسبية مع بعض التعديلات

الجدول رقم (13): جدول التمويل من الأسفل لسنة 2014.

جدول التمويل من الأسفل			
البيان	استخدام (1)	مورد (2)	الرصيد (1-2)
Δ استخدامات الاستغلال			
Δ المواد الأولية	125 054 129.86		
Δ المنتجات التامة			
Δ الزبائن	36 978 386.63		
Δ أوراق القبض			
Δ موردون مدينون			
Δ موارد الاستغلال			
Δ المورد وملحقاته		34 482 462.47	

		13 203 932.66	Δ أجور وضرائب واجبة الدفع
			Δ زبائن دائنون
	282 114 143.47		Δ ديون أخرى للاستغلال
-141 360 157.12	316 596 606.27	175 236 449.15	Δ الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
			Δ استخدامات خارج الاستغلال
		28 486 180.06	Δ مدينون آخرون
	12 861 186.48		Δ حقوق أخرى خارج الاستغلال
			Δ موارد خارج الاستغلال
			Δ موردو القيم الثابتة
			Δ ضرائب على النتائج
			Δ ديون أخرى خارج الاستغلال
15 624 993.58	12 861 186.48	28 486 180.06	Δ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
			Δ استخدامات الخزينة
	3 887 072.82		Δ البنك
			Δ الصندوق
			Δ موارد الخزينة
	2 263 424.96		Δ الاعتمادات الجارية للبنك
-6 150 497.78	6 150 497.78		Δ الخزينة الصافية
-131 885 661.3			التغيير في رأس المال العامل (ΔFRng)

المصدر : تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، ملاحق رقم (07-05-03-01).

بالنظر إلى جدول التمويل من الأسفل نجد أن التعبير في رأس المال العامل سالب وهذا يشكل خطرا على التوازن المالي وبالتالي فان المؤسسة تعاني على مستوى توازنها المالي وقد يرجع هذا إلى أن كمية المخزون زادت بنسبة كبيرة مما أدى إلى عدم كفاية موارد الاستغلال لتغطية الاحتياجات.

إعداد جدول التمويل لسنة 2015

أولاً: إعداد جدول التمويل من الأعلى

1. حساب الأرباح الموزعة

الأرباح الموزعة $N =$ النتيجة $(N-1) +$ الترحيل من جديد $(N-2) -$ الإحتياطات الجديدة $(N) -$ الترحيل من جديد N

$$DA 22930095.49 = 0 - 9090163.02 - 0 + 32020258.51$$

2. حساب الديون الجديدة

الديون الجديدة = ديون الدورة $N -$ ديون الدورة $N-1 +$ تسديدات الديون

$$138878835 + 827968612.88 - 1036624079.59 =$$

الديون الجديدة = DA347534301.71

3. حساب التغير في رأس المال

رفع رأس المال = رأس المال المدفوع N - رأس المال المدفوع N-1
 رفع رأس المال = 1600000000 - 570000000 = 1030000000.

4. حساب سعر التنازل

سعر التنازل عن التثبيتات المالية = DA850000

5. حساب القدرة على التمويل الذاتي

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك + المؤونات وخسائر القيمة - الإسترجاع من خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها - القسط المحمول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة.

القدرة على التمويل الذاتي = 22440477.48 + 63351268.54 + 0 - 1050000 - 850000 = 85991746.02 دج.

الجدول رقم (14): جدول التمويل من الأعلى لسنة 2015

جدول التمويل من الأعلى			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
85 991 746.02	القدرة على التمويل الذاتي	22 930 095.49	توزيع الأرباح
	التنازل أو الإنخفاض في التثبيتات		حيازة التثبيتات
	غ الملموسة	95 015 000	غ الملموسة
	الملموسة	661 016 598	الملموسة
850 000.00	المالية	100 388 366	المالية
347 534 301.71	الحصول على قروض جديدة	138 878 835.00	تسديد القروض
1 030 000 000.00	الرفع من رأس المال		انخفاض رأس المال
1 464 376 047.73	مجموع الموارد	1 018 228 894.16	مجموع الإستخدامات
446 147 153.57	التغير في رأس المال العامل (ΔFRF) (مورد صافي)		

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، ملحق رقم (10)

من الجدول أعلاه نجد أن المؤسسة قد حققت في سنة 2015 موردا صافيا قدر بـ 446 مليون دج، فالمؤسسة بذلك استطاعت أن تمول إستخداماتها الدائمة بالموارد المحققة.

التمويل الذي حققته المؤسسة ناتج عن قروض خارجية قدرت بـ 347 مليون دج، إضافة إلى قيامها برفع رأس المال بـ 1030 مليون دج، ومع وجود تمويل داخلي متمثل في التمويل الذاتي بمبلغ: 86 مليون دج.

أما عن الاستخدامات فهناك إستثمارات جديدة بحوالي 800 مليون دج.

الجدول رقم (15): جدول التمويل من الأسفل لسنة 2015

جدول التمويل من الأسفل			
البيان	استخدام (1)	مورد (2)	الرصيد (2-1)
Δ استخدامات الاستغلال			
Δ المواد الأولية		320 497 879.63	
Δ المنتجات التامة			
Δ الزبائن	35 077 222.90		
Δ أوراق القبض			
Δ موردون مدينون			
Δ موارد الإستغلال			
Δ المورد وملحقاته	64 320 330.98		
Δ أجور وضرائب واجبة الدفع	2 088 856.16		
Δ زبائن دائنون	756 530 901.41		
Δ ديون أخرى للإستغلال			
Δ الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال	793 696 980.47	320 497 879.63	473 199 100.84
Δ استخدامات خارج الإستغلال			
Δ مدينون آخرون		8 745 939.74	
Δ حقوق أخرى خارج الإستغلال	2 671 088.00		
Δ موارد خارج الإستغلال			
Δ موردو القيم الثابتة			
Δ ضرائب على النتائج			
Δ ديون أخرى خارج الإستغلال			
Δ الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال	2 671 088.00	8 745 939.74	-6 074 851.74
Δ استخدامات الخزينة			
Δ البنك	18 341 224.03		
Δ الصندوق			
Δ موارد الخزينة			
Δ الإعتمادات الجارية للبنك		39 318 319.56	
Δ الخزينة الصافية	18 341 224.03	39 318 319.56	-20 977 095.53
التغيير في رأس المال العامل (ΔFRng)			446 147 153.57

المصدر : تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، ملاحق رقم (01-03-05-07).

من خلال جدول التمويل من الأسفل نجد أن التغير في رأس المال العامل موجب معناه أنه هناك تحسن من ناحية التوازن المالي للمؤسسة وهذا راجع الى سرعة إخراج المخزون هذا أدى إلى وجود كفاية في موارد الاستغلال لتغطية الاحتياجات.

إعداد جدول التمويل لسنة 2016

أولاً: إعداد جدول التمويل من الأعلى

1. حساب الأرباح الموزعة

الأرباح الموزعة $N =$ النتيجة $(N-1) +$ الترحيل من جديد $(N-2) -$ الإحتياطيات الجديدة $N -$ الترحيل من جديد N

$$\text{الأرباح الموزعة} = 22440477.48 - 0 - 11530640.50 = 10909836.98 \text{ DA}$$

2. حساب الديون الجديدة

الديون الجديدة = ديون الدورة $N -$ ديون الدورة $N-1 +$ تسديدات الديون

$$\text{الديون الجديدة} = 1414951360.31 - 1036624079.59 + 189943482 = 568270762.72 \text{ DA}$$

$$\text{الديون الجديدة} = 568270762.72 \text{ DA}$$

3. حساب التغير في رأس المال

رفع رأس المال = رأس المال المدفوع $N -$ رأس المال المدفوع $N-1$

$$\text{رفع رأس المال} = 0.00$$

4. حساب سعر التنازل

$$\text{سعر التنازل عن التثبيتات المالية} = 1060000 \text{ DA}$$

5. حساب القدرة على التمويل الذاتي

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك + المؤونات وخسائر القيمة - الإسترجاع من خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها - القسط المحمول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة.

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = 38800785.15 + 66143529.58 - 1060000 - 1060000 = 1060000$$

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = 104944314.7 \text{ دج}$$

الجدول رقم (16): جدول التمويل من الأعلى لسنة 2016

جدول التمويل من الأعلى			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
104 944 314.7	القدرة على التمويل الذاتي	10 909 836.98	توزيع الأرباح
	التنازل أو الانخفاض في التثبيتات		حيازة التثبيتات
	غ الملموسة	87 161 000.00	غ الملموسة
	الملموسة	314 676 007	الملموسة
160 000.00	المالية	245 295 488	المالية
568 270 762.72	الحصول على قروض جديدة	189 943 482.0	تسديد القروض
	الرفع من رأس المال		انخفاض رأس المال
673 375 077.42	مجموع الموارد	847 985 814.77	مجموع الاستخدامات
-174 610 737.35	التغير في رأس المال العامل (Δ FRF) (استخدام صافي)		

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، ملحق رقم (11)

حققت المؤسسة استخداما صافيا خلال نشاطها في دورة 2016 قدر بـ 174 مليون دج وبالتالي المؤسسة غير متوازنة ماليا وعدم قدرتها على تمويل استخداماتها بموارد الدورة. وقد اعتمدت في نوع التمويل على الديون الخارجية بمبلغ: 568 مليون دج، مع تمويل داخلي تمثل في التمويل الذاتي بمبلغ: 105 مليون دج. كما أن المؤسسة قامت بزيادة استثماراتها التي بلغت 740 مليون دج.

الجدول رقم (17): جدول التمويل من الأسفل لسنة 2016

جدول التمويل من الأسفل			
الرصيد (1-2)	مورد (2)	استخدام (1)	البيان
			Δ استخدامات الاستغلال
		259 418 118.97	Δ المواد الأولية
			Δ المنتجات التامة
	4 173 333.09		Δ الزبائن
			Δ أوراق القبض
			Δ موردون مدينون
			Δ موارد الإستغلال
		2 643 789.25	Δ المورد وملحقاته
	873 448.74		Δ أجور وضرائب واجبة الدفع
			Δ زبائن دائنون
	327 999 706.82		Δ ديون أخرى للإستغلال
-68 581 587.85	327 999 706 .82	259 418 118.97	Δ الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال

			Δ استخدامات خارج الإستغلال
	8 042 099.66		Δ مدينون آخرون
		6 280 774.72	Δ حقوق أخرى خارج الإستغلال
			Δ موارد خارج الإستغلال
			Δ موردو القيم الثابتة
			Δ ضرائب على النتائج
			Δ ديون أخرى خارج الإستغلال
-1 761 324.94	8 042 099.66	6 280 774.72	Δ الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال
			Δ استخدامات الخزينة
	10 848 724.12		Δ البنك
			Δ الصندوق
			Δ موارد الخزينة
	93 418 981.65		Δ الإعتمادات الجارية للبنك
-	104 267 705.77		Δ الخزينة الصافية
104 267 705.77			
-			التغيير في رأس المال العامل (ΔFRng)
174 610 618.56			

المصدر : تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، ملاحق رقم (01-03-05-07).

المؤسسة غير متوازنة ماليا ويظهر ذلك من خلال سلبية FRNg وهذا أمر غير جيد للمؤسسة ويرجع ذلك لعدم مقدرتها في إخراج المخزون وتحويله الى سيولة وبالتالي عليها إعادة النظر في سياستها وتوجهاتها السوقية.

إعداد جدول التمويل لسنة 2017

أولاً: إعداد جدول التمويل من الأعلى

1. حساب الأرباح الموزعة

الأرباح الموزعة N = النتيجة (N-1) + الترحيل من جديد (N-2) - الإحتياطات الجديدة N - الترحيل من جديد N

$$DA 11530640.5 - = 0 - 50331425.65 - 0 + 38800785.15 =$$

2. حساب الديون الجديدة

الديون الجديدة = ديون الدورة N - ديون الدورة N-1 + تسديدات الديون

$$168230362 + 1414951360.31 - 1720400856.12 =$$

$$DA473679857.81 =$$

3. حساب التغير في رأس المال

دفع رأس المال = رأس المال المدفوع N - رأس المال المدفوع N-1
دفع رأس المال = 00.

4. حساب سعر التنازل

سعر التنازل عن التثبيتات المالية = DA37679070.1

5. حساب القدرة على التمويل الذاتي

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك + المؤونات وخسائر القيمة - الإسترجاع من خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتثبيتات المتنازل عنها - القسط المحمول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة.

القدرة على التمويل الذاتي = 37679070.1 - 30143256 + 0 - 10206506 + 32020258.51

القدرة على التمويل الذاتي = 34690950.41 دج

الجدول رقم (18): جدول التمويل من الأعلى لسنة 2017

جدول التمويل من الأعلى			
المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
34 690 950.41	القدرة على التمويل الذاتي		توزيع الأرباح
	التنازل أو الانخفاض في التثبيتات		حيازة التثبيتات
	غ الملموسة	213 919 043	غ الملموسة
37 679 070.10	الملموسة	214 635 039	الملموسة
	المالية	189 902 125	المالية
473 679 857.81	الحصول على قروض جديدة	168 230 362.00	تسديد القروض
	الرفع من رأس المال		انخفاض رأس المال
546 049 878.32	مجموع الموارد	786 686 568.70	مجموع الاستخدامات
-240 636 690.38	التغير في رأس المال العامل (FRF) (استخدام صافي)		

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، ملحق رقم (12).

حققت المؤسسة من نشاطها استخداما صافيا قدر بـ 240 مليون دج وبالتالي المؤسسة لم تتمكن من تمويل استخداماتها بموارد الدورة واضطرت إلى استعمال هامش الأمان ما أدى إلى انخفاض رأس المال العامل. كما اعتمدت في تمويلها على المصادر الخارجية بالدرجة الأولى ممثلة في القروض ببلغ 473 مليون دج أما المصادر الداخلية فكانت ضئيلة ببلغ 34 مليون دج وتخص التمويل الذاتي كما أن المؤسسة استخدمت مواردها المالية في زيادة الاستثمارات حيث بلغت 630 مليون دج .

الجدول رقم (19): جدول التمويل من الأسفل لسنة 2017

جدول التمويل من الأسفل			
البيان	استخدام (1)	مورد (2)	الرصيد (1-2)
Δ استخدامات الاستغلال			
Δ المواد الأولية	03 774 061.09		
Δ المنتجات التامة			
Δ الزبائن		49 466 929.41	
Δ أوراق القبض			
Δ موردون مدينون			
Δ موارد الإستغلال			
Δ المورد وملحقاته	9 702 453.29		
Δ أجور وضرائب واجبة الدفع		5 035 481.27	
Δ زبائن دائنون			
Δ ديون أخرى للإستغلال		294 980 608.30	
Δ الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال	213 476 514.38	349 483 018.98	-136 006 504.60
Δ استخدامات خارج الإستغلال			
Δ مدينون آخرون	7 664 573.81		
Δ حقوق أخرى خارج الإستغلال	5 545 427.01		
Δ موارد خارج الإستغلال			
Δ موردو القيم الثابتة			
Δ ضرائب على النتائج			
Δ ديون أخرى خارج الإستغلال			
Δ الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال	13 210 000.82		13 210 000.82
Δ استخدامات الخزينة			
Δ البنك	4 151 253.77		
Δ الصندوق			
Δ موارد الخزينة			
Δ الإعتمادات الجارية للبنك		121 991 440.41	
Δ الخزينة الصافية	4 151 253.77	121 991 440.41	-117 840 186.64
التغيير في رأس المال العامل (ΔFRng)			-240 636 690.42

المصدر : تم اعداد الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة، ملاحق رقم (01-03-05-07).

التفسير :

من خلال الجدول نجد ان التغيير المسجل في FRng سالباً أي المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها إعادة النظر في سياستها التمويلية .

المبحث الرابع: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة بواسطة النسب.

تعد النسب المالية من ضمن أهم أدوات التحليل المالي ومن خلال هذه النسب يمكن تتبع نشاط مؤسسة "تواب"، هذه النسب التي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها.

المطلب الاول : نسب السيولة

نقوم بحساب نسبة السيولة للمؤسسة وذلك لمعرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومدى توفر النقد لسداد ديونها القصيرة الأجل وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20): حساب نسب السيولة لمؤسسة "تواب".

النسب	كيفية حسابها	2014	2015	2016	2017
السيولة العامة	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة	0.47	0.84	0.68	0.58
السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الخصوم المتداولة	0.0863	0.517	0.1766	0.0811
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة ÷ الخصوم المتداولة	0.0021	0.077	0.0141	0.0126

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية. ملاحق رقم (07-05-03-01).

● تحليل نسبة السيولة العامة:

هذه النسبة تبين لنا عدد مرات قابلية الأصول المتداولة على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل، فالنسبة أخذت قيم أقل من الواحد في جميع السنوات محل الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة ليست في وضع مالي جيد نتيجة لظروف معينة، خاصة أن هذه الفترة تميزت بتأثر السوق الداخلية من نتائج الأزمة المالية الأخيرة وما ترتب عنها من نتائج سلبية على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي عليها مراجعة هيكلها المالي بزيادة الديون طويلة الأجل أو تخفيض د.ق.أ أو بزيادة أصولها الجارية.

● تحليل نسبة السيولة السريعة:

إن نسبة السيولة السريعة أقل من نسبة السيولة العامة فهذا دليل على أن الأصول المتداولة تعتمد وبشكل كبير على المخزون السلعي وهذا ما لاحظناه في مخزون المؤسسة إضافة إلى ذلك فإن النسب المحسوبة كانت بعيدة على النسب النموذجية المحددة بين 0.3 و 0.5، ما عدا الاستثناء الموجود خلال السنة 2015 أي كانت نسبة السيولة السريعة في حدود النسبة المرغوب فيها وهو مؤشر جيد لسنة 2015، وهذا راجع إلى تخلص الشركة من مخزونها السلعي وبالتالي عدم اعتمادها على المخزون.

● تحليل نسبة السيولة الجاهزة:

تعد هذه النسبة أكثر واقعية وصرامة في قياس سيولة المؤسسة ومن خلال النسب المحصلة في الجدول أعلاه فقد كانت بعيدة جدا عن النسب النموذجية المحددة بين (0.2) و (0.3) خلال كل السنوات التي تمت فيها الدراسة، وبالتالي فالمؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية.

المطلب الثاني: نسب النشاط

إن أهمية حساب نسب النشاط في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): حساب نسب النشاط للمؤسسة.

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
معدل دوران إجمالي الأصول	0.16	0.12	0.14	0.16
معدل دوران الأصول الثابتة	0.2	0.13	0.17	0.19
معدل دوران الأصول المتداولة	0.8	1.61	1.17	1.14
معدل دوران المخزون	0.93	0.78	2.24	1.22
مدة دوران المخزون	389 يوم	462 يوم	161 يوم	296 يوم
معدل دوران الزبائن	1.65	0.92	1.06	4.94
مدة التحصيل من الزبائن	218 يوم	391 يوم	338 يوم	73 يوم
معدل دوران الموردين	3	5.42	8.57	13.4
مدة التسديد	120 يوم	67 يوم	42 يوم	27 يوم

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية، ملاحق رقم (07-05-03-01)

● تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول 0.16 أي أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في السنة 2014 يولد 0.16 دينار من المبيعات ونفس الشيء بالنسبة لباقي السنوات محل الدراسة فلقد كان المعدل متقارب إلى حد بعيد وبالتالي يمكن الحكم بانخفاض في كفاءة إدارة المؤسسة على إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة بعيدة من مستوى طاقتها الكاملة ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو التنازل عن بعض أصولها غير المستعملة.

● تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

قدر معدل دوران الأصول الثابتة بـ 0.2 أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 0.2 دينار من المبيعات وهو معدل منخفض يدل على أن إدارة المؤسسة لم تكن لها الكفاءة المطلوبة لاستغلال أصولها الثابتة. وتواصل هذا الانخفاض في سنة 2015 أين كان المعدل يقارب 0.13 أي بنسبة 65% عن السنة التي قبلها. أما في السنتين 2016 و 2017 كانت هناك نوع من الزيادة الطفيفة حيث بلغت 0.17 و 0.19 على التوالي، وبهذه النتائج تبقى نفس الوضعية التي تستلزم على إدارة المؤسسة إما باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع الجزء الغير مستغل.

● تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

تراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.8 و 1.6 خلال سنوات الدراسة وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

وللوصول إلى التفسير الصحيح يقتضي الأمر تحليل بنود الأصول المتداولة وهي:

● تحليل معدل دوران المخزون:

نلاحظ انخفاض في معدل دوران المخزون إلى ما دون "1" خلال السنوات 2014 و 2015 وبالتالي هذا مؤشر على أن المؤسسة تحتفظ بمخزون زائد من البضاعة وهذا ما أظهرته النتائج المتحصل عليها حيث في سنة 2014 كانت مدة تصريف المخزون 389 يوم وارتفعت في السنة الموالية 2015 إلى 461 يوم. إضافة إلى ذلك فإن هذه الزيادة غير المطلوبة في رقم المخزون تؤدي إلى زيادة في رقم الأصول المتداولة والتي هي المؤشر العام لقياس درجة السيولة وذلك بحساب نسبة التداول.

غير أنه نلاحظ وجود تحسن في السنتين 2016 و 2017 فقد ارتفع معدل الدوران للمخزون فبلغ 2.24 و 1.22 خلال السنتين 2016 و 2017 على التوالي وهذا ما نتج عنه انخفاض في مدة دوران المخزون إلى 161 يوم و 296 يوم خلال نفس السنتين الأخيرتين على التوالي.

وبالرغم من أن مدة دوران المخزون كبيرة وغير مرغوب فيها فهذا ليس مؤشر على وجود ببطأ في خروج المخزون وذلك راجع إلى نوعية نشاط المؤسسة الذي هو انتاج المواد الأولية ثم تصنيعها ثم يأتي التخزين، أي منتجات غير تامة ثم منتجات تامة وهذا ما أدى إلى بطء دوران المخزون ، ومع هذا كله فعلى المؤسسة مراعاة وجوب تحويل المخزون السلعي إلى سيولة وذلك بالنظر إلى العجز الذي تعاني منه في خزينة الأصول.

● تحليل فترة التحصيل وفترة الدفع:

بالنسبة لفترة التحصيل فلقد تراوحت بين 7 أشهر إلى 13 شهر خلال السنوات 2014-2015-2016 ما عدا بعض التحسن في سنة 2017 أين بلغت الشهرين ونصف الشهر، وتعد هذه المدة مرتفعة جدا مقارنة بفترة الدفع التي هي في تناقص من 4 أشهر في سنة 2014 إلى شهرين ثم شهر ونصف إلى غاية السنة 2017 التي كانت فترة الدفع أقل من شهر، وهذا يعني أن جزء من حقوق المؤسسة يبقى خاملا خلال دورة الاستغلال مما يطرح عليها مشاكل صعبة في تسيير خزينة المؤسسة، ومن أجل الخروج من هذه الوضعية عليها مراجعة سياسة البيع بالأجل وبالتالي التفاوض مع زبائنها للتقليل من أجل التحصيل ومع الموردين لزيادة مدة التسديد والتخلص من الزبائن المشكوك فيهم أو الوهميين والبحث عن أسواق جديدة وعدم التركيز على نفس منافذ البيع.

المطلب الثالث: نسب التمويل

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (22): نسب التمويل.

النسب/السنوات	2014	2015	2016	2017
نسبة الاقتراض	0.76	0.26	0.27	0.63
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	3.10	0.47	0.62	1.67
نسبة التمويل الدائم	0.72	0.98	0.93	0.88
نسبة التمويل الخاص	0.31	0.60	0.50	0.44

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة. ملاحق رقم (07-05-03-01)

تحليل نسب التمويل:

● نسبة الاقتراض:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها وقد قدرت هذه النسبة بـ 76% في سنة 2014 لتتخفف إلى 26% سنة 2015 وهذا يدل على انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة حيث يتوقع ألا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون إلى أن يصل موعد استحقاقها. بقيت هذه النسبة ثابتة تقريبا في سنة 2016 إلى غاية سنة 2017 حيث كانت النسبة 63% مسجلة ارتفاعا ينذر بوجود خطر يتعلق بعدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها.

● نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

لقد كانت هذه النسبة كبيرة سنة 2014 وهذا بيان على اعتماد المؤسسة على أموال الغير وبعد هذا تأخذ هذه النسبة في الانخفاض إلى قيمة 0.47 و 0.62 خلال السنتين 2015 و 2016 على التوالي وهو مؤشر جيد يسمح للمؤسسة بالحصول على المزيد من القروض. لكن هذه الوضعية تغيرت في سنة 2017 أين عاودت الارتفاع وبالتالي تصبح المؤسسة في وضعية غير حسنة.

● نسبة التمويل الدائم:

من خلال حساب هذه النسبة لمؤسسة تواب خلال السنوات محل الدراسة تبين أنها لم تتمكن من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة حيث كانت النسبة دون 100% في كل السنوات وهي نتيجة متوقعة ذلك لأن رأس المال العامل كان سالبا كما أشرنا إليه سابقا. وبالإشارة إلى سنة 2015 نجد أن النسبة كانت قريبة من 100% وبالتالي يصبح رأس المال العامل قريب من الصفر أي يوجد توازن بين القيم الثابتة والأموال الدائمة ولكن هذه النسبة بعيدة عن الحد المتوسط المقدر بـ 120% على الأقل.

وعلى العموم فإن المؤسسة تعتمد على جزء من الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

● نسبة التمويل الخاص:

نلاحظ من خلال النسبة المحسوبة خلال السنوات 2014-2015-2016-2017 أنها لم تتجاوز 60% وهي نتيجة أيضا متوقعة لأن نسبة التمويل الخاص مكتملة لنسبة التمويل الدائم. وبالتالي نقول أن الأصول الثابتة للمؤسسة ليست ممولة كلياً عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما نتج عنه رأس مال عام سالب.

المطلب الرابع: نسب المردودية

توضح الجداول التالية مختلف نسب المردودية لمؤسسة تواب

الجدول رقم (23): نسب المردودية التجارية.

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	32020258.51	22440477.48	38800785.15	38091830.07
رقم الأعمال خ.ر.	394996851.68	361314213.39	549167034.25	727858788.82
المردودية التجارية	%8	%6	%7	%5

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على حسابات النتائج والميزانيات المالية للمؤسسة. ملاحق رقم (06-04-02)

الجدول رقم (24): نسب المردودية المالية.

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	32020258.51	22440477.48	38800785.15	38091830.07
الأموال الخاصة	609090163.02	1631530640.5	1650331425.65	1688423255.72
المردودية المالية	%5.3	%1.4	%2.4	%2.3

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على حسابات النتائج والميزانيات المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (25): نسب المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
نتيجة الاستغلال	34847171.27	26696930.75	45508463.15	48052672.07
مجموع الأصول المالية	-	-	-	-
المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال	%23.8	%1	%1.41	%1.31

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على حسابات النتائج والميزانيات المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (26): المردودية الاقتصادية بدلالة الفائض الاجمالي للاستغلال

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
الفائض الاجمالي للاستغلال	126538684.73	104458535.57	141630500.75	185929898.93
مجموع الأصول الاقتصادية	-	-	-	-
المردودية الاقتصادية بدلالة الفائض الاجمالي للاستغلال	%86.5	%3.8	%4.4	%5.1

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على حسابات النتائج والميزانيات المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (27): حساب الأصول الاقتصادية AE.

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
الأصول غير متداولة	1990543851.54	2711172311.18	3285313988.19	3869492004.49
الاحتياج م.ع	-527722103.62	+3722476.62	-69023430	-191819934
الأصول الاقتصادية AE	146282174.92	2714894787.80	3216290558.19	3677672070.49

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة. ملاحق رقم (07-05-03-01)

تحليل نسب المردودية:

● **المردودية التجارية:**

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أنها ضعيفة فمثلا تحصلت المؤسسة سنة 2014 على ربح قدره (0.08 دج) عن كل دينار مبيعات نتيجة ارتفاع تكاليف الاستغلال خاصة مصاريف العاملين، المصاريف المالية وهو ما جعل المؤسسة عاجزة عن التحكم في تكاليفها.

● **المردودية المالية:**

نلاحظ أن معدل المردودية المالية قدر بـ 5.3% و 1.4%، 2.4%، 2.3% خلال سنوات الدراسة وهو في انخفاض مستمر وربما يعود هذا إلى سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة خاصة في الثلاث سنوات الأخيرة وهو مؤشر غير جيد خاصة بالنسبة للشركاء والمساهمين وبصورة أخرى فإنه كلما استثمر المساهمون دينار من الأموال الخاصة في سنة 2014 على سبيل المثال فلا يتحصلون سوى على (0.053 دج) وهذا يعني أن المردودية المالية غير كافية.

● **المردودية الاقتصادية:**

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت مردودية اقتصادية جيدة خلال سنة 2014 والتي قدرت بـ 23.8% وهذا راجع إلى أن المؤسسة وفقت في استغلال جزء كبير في الموارد المتمثلة في رؤوس الأموال الخاصة و الاستدانة المالية الصافية في تمويل الأصول الاقتصادية هذه الأخيرة التي تولدت عنها نتيجة استغلال جيدة، غير أن معدل المردودية الاقتصادية انخفض فجأة وبنسبة كبيرة جدا حيث كان في حدود 1% و 1.4% خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهو مؤشر غير جيد، وربما يعود مرده إلى زيادة الأصول الاقتصادية وبالتالي الزيادة في نسبة الاستدانة الصافية وهذا لم يساهم في نتيجة الاستغلال وبذلك كانت المردودية الاقتصادية ضعيفة ونفس الشيء إذا ماتم

حساب المردودية الاقتصادية بدلا من الفائض الاقتصادي الإجمالي للاستغلال فقد حققت المؤسسة قيمة 86.5% كمردودية اقتصادية لسنة 2014 ويفسر هذا على حسن استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وبالرغم من الانخفاض في المردودية الاقتصادية بدلالة فائض الاستغلال خلال السنوات 2015، 2016، 2017 والذي قدر ب: 3.8%، 4.4%، 5.1% على التوالي يمكننا أن نقول أن هذه النتائج كانت فوق النسبة المعيارية (2.5%) وبالتالي فإن المؤسسة حققت فائضا.

• تحليل أثر الرفع المالي:

من خلال النتائج السابقة الواردة في الجدول (14)، نلاحظ ان المردودية الاقتصادية اعلى من معدل الديون خلال سنة 2014 وهو مؤشر جيد، وبالتالي قرار المؤسسة باللجوء للاستدانة كان صائبا، وخلافا الى ذلك في السنوات 2015. 2016. 2017 حيث نجد ان معدل المردودية اقل من معدل الاستدانة، وبالتالي ان الزيادة في الديون كان لها أثر سلبي على المردودية.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الميدان، من خلال قياس وتقييم الاداء المالي لمؤسسة تواب، وقبل هذا يمكن الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت القائمين بالبحث في هذه الدراسة والمتمثلة في كيفية الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة والشفافة لنشاط المؤسسة نظرا للطابع الحساس للمؤسسات الجزائرية المتعلق بجانب الإفصاح عن المعلومة، وعليه وفيما يلي يمكن أن ندرج أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة:

حيث تم تحليل توازنها المالي بالاعتماد على مؤشر رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة وتحليل لجدول التمويل وتبين أن مؤسسة تواب غير متوازنة ماليا، وذلك لاعتمادها في تمويل استثماراتها على الديون قصيرة الاجل، كما تبين أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال. ومن أجل تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ومدى توفر النقد لسداد ديونها القصيرة الاجل، تم استخدام أسلوب التحليل بالنسب، الذي أفادنا بأن المؤسسة لم تتمكن من تغطية التزاماتها الجارية، ومن خلال دراسة نسبة التمويل وجدنا أنها تعتمد على أموال الاستدانة التي بلغت 76% في سنة 2014 و 63% في سنة 2017، وهي نسب جد عالية، وهذا ما يجعل الهيكل المالي للمؤسسة يتميز بنسبة استدانة أعلى مقارنة بالنسب النموذجية .

كما اعتمدنا على نسب المردودية في دراسة اثر الاستدانة على مؤسسة تواب خلال سنوات الدراسة، وباستخدام مؤشر الرافعة المالية والذي وضح لنا كيف أن أموال الاستدانة كان لها أثر ايجابي على المردودية المالية للمؤسسة خلال سنة 2014، أما باقي سنوات الدراسة فكان أثر الاستدانة سلبي على المردودية المالية للمؤسسة، لأن هذه الأخيرة بلغت في استخدام أموال الاستدانة مما أثر على مردوديتها، وبالتالي اللجوء للاستدانة في هذه الحالة غير مرغوب فيه، وعليه وفيما يلي يمكن أن ندرج أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة:

- أن مؤسسة تواب غير متوازنة ماليا وانها قد تواجه خطر عدم القدرة على السداد وهذا ما قد يضطرها الى التنازل عن بعض استثماراتها.
- أن مؤسسة تواب لا تعمل على قياس وتقييم الأداء المالي الخاص بها فبالنسبة لها أن النتائج السنوية الصادرة عن مصلحة المحاسبة هي المعتمدة في إعطاء صورة عن أدائها المالي.
- أن مؤسسة تواب بلغت في الاستدانة، وهذا ما كان له الأثر السلبي على اداء المؤسسة.
- مؤسسة تواب لا تتمتع بسيولة جيدة خلال السنوات محل الدراسة، فقد تبين ان المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة الاجل.
- ضعف في معدل دوران الأصول خلال السنوات محل الدراسة يبين عدم كفاءة الأصول في تحقيق المبيعات.
- حققت المؤسسة مردودية مالية ضعيفة خلال الأعوام الأربعة، وذلك مقارنة بأسعار الفائدة السائدة في السوق.



خاتمة



حاولنا من خلال المذكرة بقدر الامكان, معالجة ودراسة الاداء المالي وفقا للفرضيات والاهداف المسطرة انفا للمؤسسات الاقتصادية , وبالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية ومختلف المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالنظام المالي للمؤسسة , ولذلك فان نتائج التحليل المتوصل اليها تبقى رهينة محتويات القوائم المالية التي يتم تحليلها , وعلى هذا الاساس توصلنا الى النتائج التالية:

- تباينت وجهات النظر حول تقييم الاداء المالي حسب الخبراء والمقيمين من حيث النظام المعلوماتي المعتمد , وكان نجاحها الاعتماد على المعلومات النابعة من الميزانية المالية والمعلومات الاقتصادية , ومن خلال توافر المعلومات المذكورة سابقا وباستعمال بعض الأدوات التحليلية متمثلة في مجموعة من النسب المالية، ومؤشرات التوازن يمكن أن نعطي تقييما حقيقيا للأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة كاملة ومتكاملة عن وضعية المؤسسة ماليا، ومن خلال هذه الصورة ذات المدلول المالي يصبح باستطاعة عدة أطراف داخلية أو خارجية الاعتماد على هذه المعلومات في تحسين الأداء المالي وبالتالي تحسين صورة المؤسسة الداخلية والخارجية.

وعلى هذا الاساس نكون قد أجبنا عن الاشكالية الفرعية الاولى , حول الهدف من تقييم الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة , وعليه قد تحققت الفرضية الاولى.

كما لا يمكن أن يكون هناك تقييم جيد للأداء إذا لم يحسن المسير اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة، ومن أجل تخطي هذا الإشكال يمكن الاعتماد على إحدى الطرق التي تساعد على تحديد المعايير والمؤشرات والتي من بينها:

تحديد الأهداف الأساسية، تحديد عوامل النجاح، وإيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط ومراقبة عوامل النجاح. واستنادا الى هذه الطريقة تتحدد معايير ومؤشرات الأداء المالي كما يلي:

- معيار التوازن المالي: ويدرس من خلال رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وكذا الخزينة وجداول التمويل.

- معيار السيولة: ويدرس من خلال المقارنة بين الأصول السائلة والالتزامات قصيرة الأجل.

- معيار المردودية: ويدرس من خلال مقارنة النتائج بالوسائل المستخدمة في تحقيقها.

هذه المعايير وأخرى يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات من أجل الرفع في كفاءة إدارتها ومن أجل التصدي إلى المخاطر التي قد تعترضها من جراء التقلبات الاقتصادية.

- وعلى هذا الاساس نكون قد أجبنا على الاشكالية الفرعية الثانية حول واقع الاعتماد على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من قبل مؤسسة تواب في قياس وتقييم ادائها المالي، وعليه قد تحققت الفرضية الثانية جزئيا.

توصيات البحث:

توصلنا إلى جملة من التوصيات نورد أهمها كما يلي:

- ضرورة مواكبة هذه المؤسسة للتطور التكنولوجي فيما يخص إجراءات قياس الأداء المالي.
- على المؤسسة إنشاء مصلحة أو قسم خاص بمراقبة وتحسين الأداء المالي.
- ينبغي على المؤسسة أن يتوفر لديها نظام ضبط داخلي لتقييم الأداء المالي وأن يعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري للتأكد من فعاليته وملائمته.
- ينبغي على المؤسسة إرساء نظام حوكمة فعال خاص بها من أجل تحديد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
- يستحسن على المؤسسة القيام بدراسة معمقة للسوق وذلك من أجل تحديد الفرص التنافسية لتعزيز موقعها في السوق الوطني وحتى الأجنبي.
- وبصفة عامة على المؤسسة إعادة النظر في العملية التسييرية لمختلف أقسامها وتطوير أساليبها.
- التوصية إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة بالرقابة على الاقتصاد الجزائري بانتهاج أنظمة وسياسات رقابية على المؤسسات الاقتصادية للحد من تعاطم المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث ازمات مالية تؤثر على نشاط القطاعات الأخرى.

افاق البحث:

من خلال الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها في هذا البحث، ظهرت امامنا افاقا بحثية نأمل ان تكون محل دراسات مستقبلية نوجزها فيما يلي:

- __ دور أدوات التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- __ ما تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- __ أثر الإفصاح وشفافية المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. بوشنقىر مىلود و زغىب مىلكة. التسىىر المالى حسب البرنامج الرسمى الجدىد، دىوان م.ج، 2010.
2. صلاح الدىن حسىن السىسى. نظم المخابسة والرقابة وتقىىم الأداء فى المصارىف والمؤسسات المالىة. دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.
3. عابدة سىد خطاب. الإدارة والتخطىط الاستراتىجى، دار الفكر العربى، 1985.
4. الفارس وآخرون. إدارة الموارء البشرىة * الأفراد * . منشورات جامعة دمشق. كلية الاقتصاد دمشق - سورىا 2008.
5. محمد مدحت غسان الخىرى. التعللىل المالى - الكشف عن الانحراف والاختلاس - دار الصابىل للنشر. الاردن 2012.
6. الىاس بن الساسى/ يوسف قرىشى. التسىىر المالى. دار وائل للنشر. الاردن 2006.

ثانىا: الرسائل والأطروحات

7. بن خروف جلىلة . دور المعلومات المالىة فى تقىىم الأداء المالى للمؤسسة واتخاذ القارات. رسالة ماجستىر غىر منشورة. جامعة محمد بوقرة بومرداس 2008-2009.
8. دادان عبد الغنى، قىاس وتقىىم الاداء المالى فى المؤسسات الاقتصادية - نحو ارساء نموذج للانذار المبكر باستعمال المخابسة المالىة - اطروحة دكتوراه غىر منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسىىر. جامعة الجزائر.
9. عادل عشى. الاداء المالى للمؤسسة الاقتصادية قىاس وتقىىم. رسالة ماجستىر غىر منشورة. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. جامعة محمد خىضر. بسكرة 2001-2002.
10. نوال شىن. تأثرى الاتجاه الاستراتىجى على أداء منظمات الأعمال، أطروحة دكتوراه غىر منشورة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خىضر، بسكرة 2016-2017.
11. نوبلى نجلاء. إستخدام المخابسة الإدارية فى تحسىن الأداء المالى للمؤسسة الإقتصادىة. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإقتصادىة. جامعة محمد خىضر، بسكرة 2014-2015.

ثالثا: المجلات

12. احمد خضير احمد. اثر النظم الخبيرة في تحسين الاداء المالي للشركات الصناعية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. جامعة تكريت. العراق 2017.
13. عبد المللك مزهودة . الاداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الانسانية. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر. بسكرة 2001.
14. علي حميد هندي العلي وحيدر جاسم عبيد الجبوري. الركود المالي وتأثيره على الاداء المالي. مجلة الغرى للعلوم الادارية والاقتصادية. جامعة الكوفة. العراق 2017.
15. محمد فاضل نعمة الياسري. استخدام مؤشرات الاداء المالي القائمة على التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي. مجلة جامعة كربلاء العلمية. المعهد التقني. جامعة كربلاء. العراق 2018.
16. مخلد حمزة جدوع. تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، مجلة كلية الوافدين الجامعة للعلوم. جامعة بغداد، العدد 2016/39.

رابعاً: الجرائد الرسمية

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية. النظام المحاسبي المالي. المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008

ملخص:

حاولنا خلال دراستنا التعرف على أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، من اجل الوصول إلى حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، ولإيجاد قاعدة نظرية مكونة من مجموعة أدوات ومعايير ومحاولة إسقاطها على مؤسسة اقتصادية جزائرية، حيث عمدت معظم هذه المؤسسات إلى تبني هذه الأدوات في قياس وتقييم أدائها، سعيا للحفاظ على متابعة أنشطتها واكتشاف انحرافات وكذا اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

ولدراسة ذلك قمنا بتطبيق النتائج النظرية على مؤسسة " تواب "، لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وجدول التمويل في إبراز الوضعية المالية للمؤسسة، والمساهمة في تحسين أداءها المالي، ومن خلال تحليلنا لنتائج الدراسة على مؤسسة " تواب"، اتضح أن هذه الاخيرة لا تهتم فعلا بقياس وتقييم اداءها المالي.

الكلمات المفتاحية: الأداء، قياس وتقييم الأداء، قياس وتقييم الأداء المالي، أدوات تقييم الأداء المالي.

Abstract:

This research aims to find out the main tools that are used in measuring and evaluating the financial system in the economic institution in order to get the financial situation of the institution. Also, to figure out a theoretical background, that is made of instruments and standards, on the basis of a penal system. Most of the institutions adopt these tools in evaluating the financial performance for measuring and evaluating its performance, controlling its activities and taking the correct action at the appropriate time.

According to the financial balance indicators, the financial ratios and the funding table, the theoretical findings are applied on Taouab institution so as to recognize to what extent the analytical tools are contributed in showing the financial situation of the institution and in ameliorating its financial performance. It turns out that Touab institution does not care about measuring and evaluating its financial performance.

Keywords: performance, measuring and evaluating the performance, measuring and evaluating the financial performance, the tools of measuring and evaluating the financial performance.

